

**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة
بالمملكة العربية السعودية**

**role of small and medium enterprises in achieving
sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia**

الاسم / صالح يوسف المطيري

الرقم الأكاديمي / 242001630

1446هـ

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية مع التركيز على التحديات التي تواجه هذا القطاع والسياسات الداعمة له. تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني حيث تساهم في خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل التمويلية الإدارية والتكنولوجية على استمرارية ونمو هذه المشروعات بالإضافة إلى استعراض دور المبادرات الحكومية في دعمها وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستدامة. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي حيث تم جمع البيانات من خلال استبانات وزعت على عينة من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومتخصصين في مجال ريادة الأعمال. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل شامل لمختلف القطاعات والمناطق الجغرافية في المملكة. شملت محاور البحث تحليل مدى تأثير التمويل على استدامة المشروعات دور التكنولوجيا في تحسين الإنتاجية وأهمية تطوير المهارات الإدارية والتسويقية لزيادة فرص نجاح المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تمويلية وإدارية تعيق نموها حيث يعاني العديد من رواد الأعمال من صعوبة في الحصول على التمويل نتيجة لمتطلبات الضمانات المرتفعة وغياب برامج تمويلية مرنة تلبي احتياجاتهم. كما أظهرت النتائج أن ضعف القدرات الإدارية والتسويقية يشكل عقبة رئيسية أمام نجاح هذه المشروعات مما يستدعي الحاجة إلى برامج تدريبية مكثفة لرفع كفاءة أصحاب المشروعات. في المقابل أكدت الدراسة أن التحول الرقمي يوفر فرصاً كبيرة لهذه المشروعات حيث يساهم في توسيع نطاق السوق وزيادة التنافسية إلا أن العديد من المشروعات لا تزال تواجه تحديات في تبني التقنيات الحديثة بسبب نقص الوعي والمعرفة الرقمية. وكما أظهرت النتائج أن السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة مثل برامج التمويل الحاضنات والتسهيلات الإدارية ساهمت في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير مستمر لضمان تحقيق الأثر المطلوب. توصي الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على التمويل تقديم حوافز للمشروعات التي تتبنى ممارسات مستدامة وتعزيز برامج التدريب والتأهيل في مجالات الإدارة والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك توصي الدراسة بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم المشروعات الصغيرة وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لتمكين المشروعات من الاستفادة من فرص التحول الرقمي. وتؤكد هذه الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة بالمملكة وتدعو إلى تبني سياسات أكثر فاعلية لمعالجة التحديات التي تواجهها بما يسهم في تعزيز دورها كعنصر أساسي في الاقتصاد الوطني.

Research Summary

This study examines the role of small and medium enterprises (SMEs) in achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on the challenges faced by this sector and the government policies supporting it. SMEs constitute a fundamental part of the national economy, contributing to job creation, income diversification, and economic and social development. The study aims to analyze the impact of financial, administrative, and technological factors on the sustainability and growth of these enterprises, while also reviewing the role of government initiatives in supporting them and enhancing their ability to achieve sustainability. The study adopts a descriptive analytical approach, collecting data through questionnaires distributed to a sample of entrepreneurs and SME owners, as well as interviews with government officials and experts in entrepreneurship. A stratified random sampling method was used to ensure comprehensive representation across different sectors and geographical areas in the Kingdom. The research examines the impact of financing on business sustainability, the role of technology in improving productivity, and the importance of developing managerial and marketing skills to increase the chances of business success. The findings reveal that SMEs face financial and administrative challenges that hinder their growth. Many entrepreneurs struggle to secure funding due to high collateral requirements and the lack of flexible financing programs tailored to their needs. Additionally, weak managerial and marketing capabilities present a significant barrier to success, highlighting the need for intensive training programs to enhance SME owners' competencies. On the other hand, the study confirms that digital transformation offers vast opportunities for SMEs by expanding market reach and improving competitiveness. However, many businesses still face challenges in adopting modern technologies due to a lack of awareness and digital knowledge. The results also indicate that government policies and support initiatives, such as financing programs, business incubators, and administrative facilitations, have played a role in supporting SMEs. However, continuous development of these policies is necessary to maximize their impact. The study recommends simplifying financing procedures, providing incentives for enterprises that adopt sustainable practices, and enhancing training programs in management and technology. Furthermore, it suggests strengthening public-private sector partnerships to support SMEs and increasing investments in digital infrastructure to enable businesses to capitalize on digital transformation opportunities.

This study underscores the critical role of SMEs in driving sustainable development in Saudi Arabia. It calls for more effective policies to address the challenges faced by the sector, ensuring that SMEs remain a key pillar of the national economy.

الشكر والتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، سواء بالدعم، التوجيه، أو تقديم المعلومات التي أثرت الدراسة وأغنت محتواها.

أخص بالشكر أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الإرشاد والتوجيه الأكاديمي، ووجهوني نحو منهجية البحث العلمي السليمة، مما ساعدني في تطوير الدراسة وصياغتها وفق أسس علمية دقيقة. كما أتقدم بجزيل الامتنان للمشاركين في البحث من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين خصصوا من وقتهم للإجابة على الاستبانات والمشاركة في المقابلات، مما ساهم في إثراء الدراسة ببيانات دقيقة ووجهات نظر واقعية.

ولا يفوتني أن أشكر الجهات الحكومية والمسؤولين المتخصصين في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين قدموا معلومات قيمة حول السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة لهذا القطاع، مما ساعد في تحليل دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أعبر عن امتناني لعائلتي وأصدقائي الذين قدموا لي الدعم المعنوي طوال فترة البحث، وكانوا دائماً مصدر تحفيز وتشجيع للاستمرار في العمل بجد واجتهاد.

ختاماً، أرجو أن يكون هذا البحث قد أضاف فائدة علمية تسهم في تعزيز فهم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، متمنياً أن يكون مرجعاً مفيداً للباحثين والمختصين في هذا المجال.

2	ملخص
4	الشكر والتقدير
6	الفهرس
6	الفهرس
7	المقدمة
9	مشكلة الدراسة
9	أسئلة الدراسة
10	فروض الدراسة
11	أهمية الدراسة
12	أهداف الدراسة
13	مصطلحات الدراسة
13	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
13	التنمية المستدامة:
13	التنمية الاقتصادية:
13	التنمية الاجتماعية:
13	التنمية البيئية:
14	رؤية المملكة 2030:
14	ريادة الأعمال:
14	التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:
14	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت):
14	الدراسات السابقة
19	تعقيب على الدراسات السابقة
20	خطة البحث
20	الإطار النظري
20	الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
20	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
22	معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية
23	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
24	العوامل المؤثرة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة
26	الفصل الثاني: التنمية المستدامة ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة
26	مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها (الاقتصادية الاجتماعية البيئية)
28	العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة
30	أمثلة على تجارب دولية ناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية المستدامة

33	الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية
33	التحديات التمويلية وصعوبة الحصول على القروض والدعم المالي
34	التحديات الإدارية والتنظيمية والتشريعية
35	ضعف القدرات الإدارية والتسويقية وتأثيرها على استمرارية المشروعات
36	تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة
38	الفصل الرابع: المبادرات والسياسات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
38	دور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ("منشآت") في دعم هذا القطاع
40	السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة مثل برامج التمويل والتسهيلات الإدارية
41	مدى تأثير هذه السياسات على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة
43	الفصل الخامس: تحليل البيانات والمناقشة
43	أسئلة استبانة
44	تحليل الاستبانة
48	المناقشة و تحليل البيانات
50	منهجية البحث
50	منهج البحث
50	أدوات البحث
50	مجتمع وعينة الدراسة
51	مصادر البيانات
51	أساليب تحليل البيانات
51	حدود البحث
52	محددات البحث
53	أهمية تحديد هذه المحددات
53	النتائج
55	مناقشة النتائج
57	الخاتمة
58	التوصيات
60	المراجع

المقدمة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وحيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المنشآت الاقتصادية و تسهم بشكل مباشر في توفير فرص العمل و زيادة الإنتاج المحلي و وتنويع مصادر الدخل. ومع التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ظل رؤية 2030 و أصبح دعم هذه المشروعات ضرورة استراتيجية لضمان بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة و بعيداً عن الاعتماد التقليدي على القطاع النفطي. تسعى المملكة من خلال برامجها وخططها الطموحة إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات و مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل (سليمان، 2020).

وتلعب هذه المشروعات دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل و خاصة للشباب والمرأة و مما يساعد على تقليل معدلات البطالة وزيادة نسبة المشاركة في سوق العمل. كما أن نمو هذا القطاع يساهم في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار و مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية وقادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة. وبالإضافة إلى ذلك و تتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات و من خلال ربط المشروعات الناشئة بالشركات الكبرى و وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية و وهو ما يدعم الصناعة الوطنية ويرفع من القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية.

ولا يقتصر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي فحسب و بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والتنمية و حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة و وتمكين الأفراد من تحقيق استقلالهم المالي و وتعزيز العدالة الاقتصادية من خلال إتاحة الفرص لمختلف فئات المجتمع. كما أن لها دوراً مهماً في تحقيق التنمية الإقليمية و حيث يمكن أن تساهم في تنشيط المناطق الريفية والنائية عبر إقامة مشاريع محلية تساهم في توظيف أبناء هذه المناطق و مما يقلل من الهجرة إلى المدن الكبرى و يحقق توازناً في توزيع الفرص الاقتصادية والتنمية.

فمن ناحية أخرى و تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات المستدامة و مثل الطاقة المتجددة و وإعادة التدوير و والتكنولوجيا النظيفة و مما يساعد في تقليل الأثر البيئي وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية. كما أن تبني الممارسات البيئية الصديقة داخل هذه المشروعات و مثل تقليل استهلاك الطاقة والمواد الخام و يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

فالبرغم الأهمية الكبيرة لهذا القطاع و إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق نموه و ومن أبرزها صعوبة الوصول إلى التمويل و حيث لا تزال بعض المشروعات الصغيرة تواجه قيوداً في الحصول على

التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع والتطوير. بالإضافة إلى ذلك و هناك تحديات أخرى تتعلق بالإدارة والتسويق والمنافسة مع الشركات الكبرى و فضلاً عن الحاجة إلى بنية تحتية رقمية متطورة تساعد المشروعات على تحسين كفاءتها وتعزيز قدرتها على الابتكار.

انطلاقاً من هذه التحديات و قامت المملكة العربية السعودية بإطلاق العديد من المبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و مثل تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" و والتي تهدف إلى توفير بيئة داعمة تُمكن هذه المشروعات من النمو والنجاح. كما تم تقديم العديد من الحوافز المالية و مثل برامج التمويل الميسر التي يقدمها بنك التنمية الاجتماعية و وبرنامج "كفالة" الذي يضمن تسهيل حصول رواد الأعمال على القروض اللازمة لتطوير أعمالهم. إلى جانب ذلك و تعمل المملكة على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية و وتوفير الدعم الفني والتدريبي للمشروعات الناشئة و وتمكينها من الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية عبر منصات التجارة الإلكترونية والتحالفات الاقتصادية(سليمان،2020).

فبناءً على ما سبق و يعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية و حيث تسهم هذه المشروعات في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقراراً و وتعزز من تكامل القطاعات الاقتصادية و وترفع من مستوى المعيشة للمواطنين و وتساعد في تحقيق الأهداف البيئية المستدامة. ومع استمرار الجهود الحكومية والخاصة لدعم هذا القطاع و يمكن للمملكة أن تحقق تحولاً اقتصادياً كبيراً و يعزز من قدرتها التنافسية عالمياً و ويدفع بعجلة التنمية المستدامة نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

مشكلة الدراسة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و حيث تساهم في خلق فرص العمل و وتنوع مصادر الدخل و وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ورغم أهميتها و فإن هذا القطاع في المملكة العربية السعودية يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق قدرته على تحقيق دوره الفعّال في التنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات صعوبة الوصول إلى التمويل و والتحديات التنظيمية والإدارية و وضعف القدرة التنافسية في ظل السوق المفتوح و وقلة المهارات والخبرات لدى بعض رواد الأعمال و إضافة إلى التحديات المتعلقة بالتحول الرقمي والاستدامة البيئية(سليمان،2020).

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السعودية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و من خلال مبادرات مثل تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" و وبرامج التمويل المختلفة و إلا أن هناك فجوة بين الإمكانيات المتاحة وحجم التحديات التي تواجه هذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة.

بناءً على ذلك و تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية و وتحديد العقبات التي تواجه هذا القطاع و وتحليل السياسات والاستراتيجيات المتبعة لدعمه و وذلك بهدف تقديم حلول ومقترحات تساهم في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أسئلة الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة البحثية التي تساهم في فهم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية و بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها والسبل الممكنة لتعزيز مساهمتها. تتمثل الأسئلة الرئيسية للدراسة فيما يلي:

1. ما الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل و وزيادة الناتج المحلي الإجمالي و وتعزيز التنافسية؟
3. كيف تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاجتماعية و خاصة فيما يتعلق بتمكين الشباب والمرأة و وتحسين مستوى المعيشة؟

4. إلى أي مدى تساهم هذه المشروعات في تحقيق التنمية البيئية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة والاستثمار في القطاعات المستدامة؟
5. ما أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية و سواء كانت تمويلية و إدارية و أو تنظيمية؟
6. ما مدى فعالية السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟
7. ما الحلول والمقترحات التي يمكن تبنيها لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

فروض الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تسعى إلى اختبار العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. تتمثل الفروض فيما يلي:

1. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.
2. تساهم هذه المشروعات في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و وتعزيز التنافسية في السوق.
3. تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الشباب والمرأة وتحسين مستوى المعيشة.
4. تساعد هذه المشروعات في تحقيق التنمية البيئية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة والاستثمار في الحلول المستدامة.
5. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات تمويلية وإدارية وتنظيمية تؤثر على قدرتها على النمو والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.
6. تساهم السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة بشكل فعال في تعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. يمكن تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة من خلال تحسين بيئة الأعمال و وتوفير مزيد من التسهيلات التمويلية و وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية لرواد الأعمال.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. يشكل هذا القطاع عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني و حيث يمثل نسبة كبيرة من إجمالي المنشآت الاقتصادية و يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و وتعزيز التنوع الاقتصادي و وتقليل الاعتماد على النفط. كما أن نمو هذا القطاع يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة و مما يساعد في خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (سليمان، 2020).

وترتبط هذه الدراسة ارتباطًا وثيقًا برؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجعلها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. ومن خلال تحليل دور هذه المشروعات و يمكن تقييم السياسات والمبادرات الحكومية الداعمة لهذا القطاع و وتقديم مقترحات لتحسينها بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة. كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و مما يعزز من دورها في دعم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك و فإن الدراسة تقدم قيمة علمية وبحثية من خلال إثراء المعرفة حول تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة و وتوفير بيانات وتحليلات يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار في تطوير سياسات أكثر فاعلية لدعم هذا القطاع. كما تساعد في توجيه الجهود نحو تبني ممارسات ريادية مستدامة تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة و وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو التنمية المستدامة.

فعلاوة على ذلك و فإن هذه الدراسة ذات أهمية عملية بالنسبة لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة و حيث توفر لهم رؤية شاملة حول الفرص المتاحة والتحديات التي قد تواجههم. كما تساعد في زيادة الوعي بأهمية تبني استراتيجيات إدارية ومالية مبتكرة تضمن استدامة أعمالهم ونموها في بيئة تنافسية متغيرة. ومن خلال تقديم حلول عملية لدعم هذا القطاع و يمكن تعزيز بيئة الأعمال في المملكة وتحقيق اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية و من خلال دراسة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و وتحديد التحديات التي تواجه هذا القطاع و واقتراح حلول لتعزيز نموه واستدامته.

أحد الأهداف الأساسية هو فهم مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي و توفير فرص العمل و ودعم ريادة الأعمال. كما تسعى الدراسة إلى تقييم دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاجتماعية و من خلال تمكين الشباب والمرأة و تحسين مستوى المعيشة و وتعزيز العدالة الاقتصادية عبر إتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع(سليمان،2020).

تركز الدراسة أيضًا على الجانب البيئي و حيث تستهدف تحليل مدى تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة لممارسات صديقة للبيئة و مثل استخدام الطاقة المتجددة و وتقليل النفايات و والالتزام بمعايير الاستدامة. ويشمل ذلك دراسة تأثير التشريعات والسياسات البيئية على هذه المشروعات و وإمكانية تعزيز دورها في تحقيق الأهداف البيئية للمملكة.

إلى جانب ذلك و تسعى الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة و مثل صعوبة الحصول على التمويل و والعوائق الإدارية والتنظيمية و وضعف القدرات الإدارية والتسويقية. كما تهدف إلى تحليل مدى فعالية المبادرات الحكومية و مثل برامج الدعم المالي والتسهيلات التنظيمية و في مساعدة هذه المشروعات على النمو والاستمرار.

في النهاية و تهدف الدراسة إلى تقديم مقترحات وحلول عملية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة و من خلال تحسين بيئة الأعمال و وتطوير السياسات الداعمة و وتعزيز الابتكار والاستدامة في هذا القطاع و مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مصطلحات الدراسة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

:تشير إلى المنشآت الاقتصادية التي تتميز بحجم رأس مال محدود وعدد موظفين أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. في المملكة العربية السعودية و تُعرّف المشروعات الصغيرة بأنها التي تضم ما بين 6 و 49 موظفًا و بينما تتراوح المشروعات المتوسطة بين 50 و 249 موظفًا و وفقًا لتصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت(سليمان،2020).

التنمية المستدامة :

هي عملية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة. تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة محاور رئيسية: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية و حماية البيئة.

التنمية الاقتصادية :

تعني تحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتنوع مصادر الدخل الوطني. تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في دعم هذا النمو.

التنمية الاجتماعية :

تشمل تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتعزيز العدالة الاقتصادية وتمكين الفئات المختلفة من المشاركة في سوق العمل ومثل الشباب والمرأة. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.

التنمية البيئية :

تعني الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية. يشمل ذلك تبني ممارسات مستدامة مثل استخدام الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات وإدارة النفايات بطرق صديقة للبيئة.

رؤية المملكة 2030 :

هي استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

ريادة الأعمال :

هي القدرة على تأسيس وإدارة مشروعات تجارية ناجحة من خلال تطوير أفكار مبتكرة واستغلال الفرص المتاحة في السوق. يرتبط نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بريادة الأعمال وحيث يعتمد نموها على الابتكار والتخطيط الفعال.

التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يشمل جميع المصادر المالية التي تساعد هذه المشروعات في بدء عملياتها أو التوسع ومثل القروض المصرفية وبرامج التمويل الحكومية والاستثمارات الخاصة. يعد نقص التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع (سليمان، 2020).

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) :

هي جهة حكومية سعودية مسؤولة عن دعم وتنظيم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة و من خلال تقديم التسهيلات و البرامج التمويلية و الخدمات الاستشارية و لتعزيز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية حيث ركزت على محاور التمويل الإدارة التحول الرقمي التحديات القانونية والتأثير الاقتصادي والاجتماعي. ساهمت هذه المشروعات في تعزيز الاقتصاد السعودي وخلق فرص عمل جديدة لكنها لا تزال تواجه عقبات تحتاج إلى حلول مستدامة. فيما يلي مجموعة إضافية من الدراسات التي تسلط الضوء على مختلف جوانب هذا الموضوع.

دراسة السعودي (2018) حللت تأثير التمويل الحكومي على نجاح المشروعات الصغيرة في السعودية حيث اعتمد الباحث على تحليل بيانات القروض المقدمة للمشروعات الناشئة من قبل البنوك وصناديق التمويل الحكومية. أظهرت النتائج أن المشروعات التي حصلت على تمويل مدعوم تمكنت من الاستمرار لمدة أطول مقارنة بالمشروعات التي اعتمدت على التمويل الذاتي. أوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات القروض وخفض الفوائد لتحفيز رواد الأعمال على الاستثمار في مشروعاتهم دون مواجهة عوائق مالية.

دراسة الأنصاري (2019) تناولت دور المشروعات الصغيرة في تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. أوضح الباحث أن هذه المشروعات تساهم في خلق بيئة اقتصادية ديناميكية خاصة في القطاعات غير النفطية مثل التقنية الزراعة والسياحة. أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تستحوذ على 99% من الشركات المسجلة في المملكة لكنها تعاني من ضعف البنية التحتية الرقمية والتحديات الإدارية. توصي الدراسة بتحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوفير منصات دعم إلكترونية تساعد في نمو هذه المشروعات (السبي، 2022).

دراسة العنزي (2020) ركزت على أثر برامج التدريب والدعم الاستشاري على نجاح المشروعات الصغيرة. من خلال استبيانات وزعت على 150 رائد أعمال وجدت الدراسة أن 65% من المشروعات التي تلقت دعماً استشارياً وتدريباً مالياً حققت استدامة أكبر مقارنة بالمشروعات التي لم تستعد من هذه البرامج. بناءً على هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة تكثيف الدورات التدريبية لأصحاب المشروعات مع التركيز على المهارات المالية والإدارية والتسويق الرقمي.

دراسة المهنا (2021) تناولت العلاقة بين الابتكار واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 200 مشروع ناشئ في السعودية حيث بينت النتائج أن المشروعات التي تعتمد على الابتكار تحقق معدلات نجاح أعلى بنسبة 40% مقارنة بالمشروعات التقليدية. وجدت الدراسة أن التحدي الأساسي يكمن في نقص الدعم الحكومي للمشروعات الابتكارية خاصة في مجالات البحث والتطوير. بناءً على ذلك أوصى الباحث بتقديم حوافز ضريبية وتشجيع الشراكات بين المشروعات الصغيرة والجامعات لتطوير حلول مبتكرة تدعم التنمية المستدامة.

دراسة الغامدي (2017) ركزت على تأثير السياسات الضريبية على المشروعات الصغيرة حيث حللت البيانات الضريبية لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة. أوضحت النتائج أن الضرائب المرتفعة والتعقيدات الإدارية تمثل أحد العوائق الرئيسية التي تحد من نمو هذه المشروعات. أوصت الدراسة بتبني سياسات ضريبية أكثر مرونة مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة للمشروعات الناشئة مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة عدد المشروعات الناجحة.

دراسة الحربي (2019) تناولت دور التكنولوجيا المالية (Fintech) في تسهيل عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة. بينت الدراسة أن الشركات التي استخدمت منصات التكنولوجيا المالية مثل التمويل الجماعي والخدمات المصرفية الرقمية حصلت على دعم مالي أسرع مقارنة بالشركات التي اعتمدت على البنوك التقليدية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في المملكة وتطوير قوانين تدعم هذا المجال لضمان سهولة وصول المشروعات الصغيرة إلى التمويل.

دراسة الشهري (2020) ركزت على أثر التجارة الإلكترونية على توسع المشروعات الصغيرة حيث قامت بتحليل بيانات مبيعات 100 متجر إلكتروني سعودي. أظهرت النتائج أن المشروعات التي انتقلت إلى التجارة الإلكترونية زادت أرباحها بنسبة 50% خلال عامين مقارنة بالمشروعات التي تعتمد فقط على البيع التقليدي. أكدت الدراسة على أهمية تطوير منصات تجارة إلكترونية محلية تدعم المشروعات الصغيرة وتوفير برامج تدريبية متخصصة حول كيفية إدارة الأعمال الرقمية (السبي، 2022).

دراسة البقمي (2018) حللت دور الحاضنات ومسرعات الأعمال في دعم المشروعات الناشئة بالمملكة. أظهرت النتائج أن المشروعات التي استفادت من خدمات الحاضنات شهدت نمواً أسرع بنسبة 70% مقارنة بالمشروعات التي بدأت دون دعم مؤسسي. أوصت الدراسة بزيادة عدد الحاضنات وتقديم استشارات متخصصة لأصحاب المشروعات خاصة في مجالات التمويل والتسويق والإدارة القانونية.

دراسة الخثعمي (2019) ركزت على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. أوضحت الدراسة أن فترات الركود الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على استمرارية المشروعات حيث أن 60% من المشروعات الصغيرة تغلق خلال الأزمات الاقتصادية بسبب نقص السيولة

وضعف القدرة على التكيف. أوصت الدراسة بإنشاء صناديق دعم مالي لمساعدة المشروعات على تجاوز فترات الأزمات وتقديم قروض مرنة بفوائد منخفضة خلال الأزمات الاقتصادية.

دراسة المالكي (2021) تناولت أثر تمكين المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة حيث ركزت على المشاريع التي تملكها سيدات أعمال في السعودية. بينت الدراسة أن المشروعات النسائية تواجه تحديات خاصة مثل ضعف الوصول إلى التمويل وصعوبة الحصول على التراخيص. أظهرت النتائج أن المشروعات التي تلقت دعماً حكومياً أو استثمارات من القطاع الخاص نجحت بنسبة أكبر من المشاريع التي اعتمدت على التمويل الذاتي. أوصى الباحث بضرورة تقديم قروض ميسرة للسيدات وتحسين بيئة الأعمال لدعم المشاريع النسائية بشكل أكبر..

دراسة الحربي والغامدي (2020) تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة. هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي ومدى قدرتها على توفير فرص عمل جديدة. من خلال تحليل بيانات رسمية من وزارة التجارة والاستثمار أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تمثل حوالي 30٪ من الاقتصاد السعودي إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بالحصول على التمويل والقدرة على التوسع. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم الحكومي وتسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية لتمكين هذه المشروعات من تحقيق استدامة أكبر.

في دراسة الشمري (2019) تم التركيز على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة. تضمنت الدراسة استبيانات ميدانية شملت 200 من أصحاب المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية. أوضحت النتائج أن أهم العقبات التي تواجه هذه المشروعات تتعلق بصعوبة الوصول إلى التمويل وتعقيدات الإجراءات الحكومية وضعف المهارات الإدارية لدى رواد الأعمال. بناءً على هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة تقديم برامج تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات وتحسين بيئة الأعمال عبر تقليل البيروقراطية وتبسيط متطلبات الترخيص والضرائب.

أما دراسة العتيبي والقحطاني (2021) فقد ركزت على دور التمويل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على تحقيق التنمية الاقتصادية. استخدم الباحثان التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين القروض والتسهيلات الائتمانية المتاحة ونمو هذه المشروعات. أظهرت النتائج أن التمويل يمثل العامل الأهم في نجاح المشروعات الصغيرة حيث أن 60٪ من المشاريع التي تفشل خلال السنوات الثلاث الأولى تعاني من نقص السيولة وصعوبة الحصول على تمويل مناسب. توصي الدراسة بضرورة إنشاء برامج تمويلية أكثر مرونة وزيادة المبادرات الحكومية لدعم المشاريع الناشئة عبر البنوك والصناديق الاستثمارية (السبي، 2022).

دراسة الدوسري (2018) تناولت العلاقة بين ريادة الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات ميدانية تم جمعها من رواد أعمال في مختلف المناطق السعودية. أظهرت النتائج أن المشروعات التي تتبنى الابتكار وتستخدم تقنيات حديثة تحقق معدلات نجاح أعلى من المشروعات التقليدية حيث أن الابتكار يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية. بناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع السعودي وتقديم دعم حكومي أقوى لمشروعات الابتكار والتكنولوجيا وتحفيز الشركات الناشئة على تبني ممارسات مستدامة بيئيًا.

في دراسة المالكي (2019) تم التركيز على دور المشروعات الصغيرة في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية. قامت الدراسة بتحليل بيانات سوق العمل السعودي ومعدلات التوظيف في القطاع الخاص. أظهرت النتائج أن 45% من الوظائف الجديدة التي تم توفيرها خلال السنوات الأخيرة كانت من خلال المشروعات الصغيرة مما يدل على أهميتها في دعم تشغيل السعوديين وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية. مع ذلك أشارت الدراسة إلى أن عدم استقرار المشروعات الصغيرة وانخفاض معدل استمراريتها يؤديان إلى فقدان بعض هذه الوظائف خلال فترات الركود الاقتصادي. لذلك أوصى الباحث بضرورة تعزيز السياسات الداعمة لاستدامة المشروعات الصغيرة وتقديم حوافز مالية وضريبية تساعد على النمو والاستمرار في توليد فرص العمل.

دراسة الصالح (2020) تناولت أثر التحول الرقمي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرته على تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات. استخدمت الدراسة بيانات من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإضافة إلى استبيانات ميدانية شملت 150 شركة صغيرة تعمل في مجالات مختلفة. أكدت النتائج أن المشروعات التي تبنت استراتيجيات التحول الرقمي شهدت نموًا في إيراداتها بنسبة 35% مقارنة بالمشروعات التقليدية التي لم تعتمد على التقنيات الحديثة. وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج دعم للتحول الرقمي وتقديم حوافز للشركات التي تستثمر في التقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي (السبئي، 2022).

دراسة المطيري (2021) سعت إلى تقييم سياسات الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تحليل السياسات الحكومية والمقابلات مع المسؤولين في وزارة الاقتصاد والتخطيط توصلت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي يلعب دورًا مهمًا في توفير التمويل والتدريب لكنه لا يزال غير كافٍ بسبب التعقيدات البيروقراطية وطول فترات الموافقات على التراخيص والتمويل. توصي الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال وتقديم تسهيلات إدارية أكبر للمشروعات الناشئة وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم هذه المشروعات من خلال الشراكات والاستثمارات المباشرة.

دراسة اليامي (2018) ركزت على التحديات القانونية والإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. من خلال تحليل الإطار التشريعي والقوانين المنظمة لهذه المشروعات أوضحت الدراسة أن التعقيدات القانونية تعد واحدة من أهم العقبات التي تعيق تطور المشروعات الصغيرة. أشارت النتائج إلى أن العديد من أصحاب المشاريع يواجهون صعوبات في الحصول على التراخيص والتعامل مع الضرائب والامتثال للأنظمة المتغيرة. بناءً على هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة تبسيط القوانين واللوائح الحكومية وتقديم خدمات استشارية مجانية لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في الامتثال للمتطلبات القانونية بسهولة.

في دراسة القحطاني (2020) تم تحليل أثر الأزمات الاقتصادية على استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تداعيات جائحة كورونا. استخدمت الدراسة بيانات مالية لمجموعة من المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى مقابلات مع رواد الأعمال لمعرفة استراتيجياتهم في مواجهة الأزمة. أظهرت النتائج أن 70٪ من المشروعات الصغيرة تأثرت سلباً خلال الأزمة خاصة المشروعات التي تعتمد على التفاعل المباشر مع العملاء مثل المطاعم والتجزئة. بالمقابل أظهرت الدراسة أن المشروعات التي تبنت استراتيجيات التحول الرقمي استطاعت التكيف وتحقيق نمو مما يدل على أهمية تبني التكنولوجيا في مواجهة الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء صناديق طوارئ لدعم المشروعات الصغيرة في أوقات الأزمات وتقديم برامج تدريبية حول كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

تشير هذه الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة لكنها تواجه تحديات تتعلق بالتمويل القوانين البنية التحتية والتكنولوجيا. تتفق معظم الأبحاث على ضرورة تبني سياسات داعمة للمشروعات الصغيرة مثل تخفيف الضرائب تقديم التمويل المرن وتطوير برامج تدريبية تساعد رواد الأعمال على تطوير مشروعاتهم بشكل مستدام.

تعقيب على الدراسات السابقة

تؤكد الدراسات السابقة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية حيث تسهم في خلق فرص العمل دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار. ومع ذلك تشير النتائج إلى وجود تحديات جوهرية تعيق هذه المشروعات عن تحقيق أقصى إمكاناتها. يمكن تقسيم التعقيب على الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور رئيسية (السبي، 2022):

1- تداخل المحاور البحثية واتفاق النتائج

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن معظمها يتفق على أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية إلا أنها تواجه تحديات متكررة مثل نقص التمويل التعقيدات التنظيمية وضعف المهارات الإدارية

لدى أصحاب المشروعات. تتقاطع النتائج التي توصلت إليها الدراسات مثل دراسات الحربي (2020) والعتيبي والقحطاني (2021) في تأكيد أهمية توافر التمويل ومرونة الإجراءات القانونية كعاملين رئيسيين لنجاح المشروعات الصغيرة. من جهة أخرى تظهر دراسات مثل الدوسري (2018) والمالكي (2019) أن الابتكار والتحول الرقمي يمكن أن يكونا مفتاحًا لتعزيز استدامة المشروعات الصغيرة وهو ما يعكس توافقًا بين الدراسات على أهمية التكيف مع التكنولوجيا الحديثة لضمان البقاء في السوق.

2- اختلاف التركيز البحثي وتنوع المنهجيات

رغم الاتفاق العام على دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي إلا أن الدراسات السابقة استخدمت مناهج بحثية مختلفة مما أثر على نطاق النتائج التي توصلت إليها. على سبيل المثال ركزت بعض الدراسات مثل الغامدي (2019) على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة بينما تناولت دراسات أخرى مثل العنزي (2020) أثر التدريب والاستشارات على نجاح المشروعات. كما اعتمدت بعض الدراسات على التحليل الإحصائي مثل دراسة السعودي (2018) التي حلت معدلات نجاح المشروعات بناءً على التمويل الحكومي في حين ركزت دراسات أخرى على البحث الميداني من خلال مقابلات مع رواد الأعمال مثل دراسة المطيري (2021).

3- فجوات البحث وفرص التطوير

رغم عمق الدراسات السابقة إلا أنها لم تتناول بعض الجوانب بشكل كافٍ. لم تحلل معظم الدراسات تأثير المشروعات الصغيرة على القطاعات غير التقليدية مثل الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة رغم أن رؤية السعودية 2030 تدعم هذه المجالات كجزء من استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل. كما أن العديد من الدراسات ركزت على التحديات والتمويل بينما لم تبحث بشكل موسع تأثير السياسات الضريبية والإصلاحات القانونية على هذه المشروعات (السبئي، 2022).

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: التنمية المستدامة ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

الفصل الرابع: المبادرات والسياسات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الخامس: تحليل البيانات والمناقشة

الفصل السادس: التوصيات والمقترحات

الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد (مقابلة، 2024).

حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرق مختلفة وفقاً لمعايير متعددة تشمل حجم رأس المال وعدد العاملين وحجم الإيرادات السنوية يختلف التعريف من دولة إلى أخرى بناءً على السياسات الاقتصادية لكل بلد ولكن بشكل عام تتفق معظم الجهات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة هي تلك التي تمتلك عددًا محدودًا من الموظفين ورأس مال منخفض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بينما تمتلك المشروعات المتوسطة قدرة إنتاجية وإيرادات أكبر بقليل لكنها لا تزال أقل من الشركات الكبرى و في المملكة العربية السعودية يعتمد تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على معايير وضعتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" حيث تُعرّف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يتراوح عدد موظفيها بين 6 و 49 موظفًا أو التي يتراوح إيرادها السنوي بين 3 إلى 40 مليون ريال سعودي أما المشروعات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد موظفيها بين 50 و 249 موظفًا أو تحقق إيرادات سنوية بين 40 إلى 200 مليون ريال سعودي هذا التعريف يهدف إلى وضع إطار تنظيمي يسمح للحكومة بتقديم الدعم المناسب لهذه المشروعات من خلال تقديم تسهيلات تمويلية وحوافز ضريبية وبرامج تدريبية تهدف إلى تعزيز نمو واستدامة هذه المنشآت وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص التي تجعلها متميزة عن الشركات الكبيرة إذ تتميز بالمرونة وسرعة اتخاذ القرار مما يمكنها من التكيف مع تغيرات السوق بشكل أسرع من الشركات الكبرى التي تعتمد على إجراءات إدارية معقدة كما تعتمد هذه المشروعات في كثير من الأحيان على الابتكار والتقنيات الحديثة حيث يسعى رواد الأعمال إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الأسواق المتغيرة ومن أبرز سماتها أنها توفر فرص عمل واسعة حيث تمثل مصدر توظيف رئيسي في العديد من القطاعات إذ تشير الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في توليد الوظائف الجديدة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات فإنها تواجه تحديات عدة قد تعيق نموها واستدامتها من بين أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الحصول على التمويل حيث تعاني العديد من هذه المنشآت من صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية بسبب ارتفاع متطلبات الضمانات البنكية وضعف الخبرة الإدارية لدى بعض أصحاب المشروعات كما تواجه هذه المشروعات تحديات أخرى متعلقة بالإجراءات التنظيمية حيث يتطلب تسجيل المشروعات والحصول على

التراخيص الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي قد تؤثر على سرعة انطلاقها في السوق إلى جانب ذلك يعد نقص الخبرات الإدارية والتسويقية من العوامل التي قد تؤثر على نجاح هذه المشروعات حيث أن بعض رواد الأعمال يفتقرون إلى المهارات اللازمة في التخطيط المالي وإدارة العمليات التشغيلية وعلى الرغم من هذه التحديات توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصًا هائلة للاقتصاد الوطني خاصة في ظل رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط تسعى الحكومة إلى دعم هذا القطاع من خلال تقديم حلول تمويلية ميسرة عبر برامج مثل كفالة الذي يهدف إلى تسهيل حصول المنشآت الصغيرة على القروض بضمان من الدولة كما تقدم المملكة برامج تحفيزية تشمل الإعفاءات الضريبية والتدريب المستمر لرواد الأعمال وذلك بهدف تعزيز قدراتهم على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ويتضح من التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها ليست مجرد كيانات اقتصادية بل تمثل محركات رئيسية للنمو والتنمية تعتمد استدامة هذه المشروعات على مدى توفر الدعم المالي والتقني وقدرة أصحابها على التكيف مع التحديات ومع استمرار الجهود الحكومية في دعم هذا القطاع من المتوقع أن تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد في تحقيق التنمية المستدامة وخلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا واستقرارًا في المملكة (مقابلة، 2024).

معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

تعتمد المملكة العربية السعودية على معايير واضحة لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير إطار تنظيمي يساهم في دعم هذه المشروعات وتحفيز نموها وفق رؤية السعودية 2030. وتعد هذه المعايير ضرورية لتنظيم القطاع وضمان حصول كل منشأة على الدعم المناسب وفقًا لحجمها وإمكاناتها. ويشمل التصنيف ثلاثة مستويات رئيسية وهي المشروعات متناهية الصغر المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم تحديد كل مستوى بناءً على عدد الموظفين وحجم الإيرادات السنوية (مقابلة، 2024).

وفقًا للمعايير التي وضعتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" تُصنف المشروعات متناهية الصغر على أنها المنشآت التي يعمل بها من موظف إلى 5 موظفين أو تحقق إيرادات سنوية تقل عن 3 ملايين ريال سعودي بينما تُصنف المشروعات الصغيرة على أنها المشروعات التي يتراوح عدد موظفيها بين 6 و49 موظفًا أو تحقق إيرادات سنوية بين 3 إلى 40 مليون ريال سعودي. أما المشروعات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد موظفيها بين 50 و249 موظفًا أو تحقق إيرادات سنوية تتراوح بين 40 إلى 200 مليون ريال سعودي. ويعتمد هذا التصنيف على تحقيق العدالة في توزيع الموارد وتقديم الدعم المناسب لكل فئة حيث يساعد على توجيه السياسات الحكومية بشكل أكثر دقة نحو احتياجات كل شريحة من هذه المشروعات.

فهذا التصنيف لا يقتصر على تصنيف الشركات فقط بل يشكل الأساس الذي تعتمد عليه الجهات الحكومية والمؤسسات التمويلية في تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لدعم هذا القطاع. فمن خلال تحديد حجم المشروع يمكن تخصيص برامج تمويلية مناسبة لكل فئة مثل برامج **كفالة** التي تقدم تسهيلات مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان من الدولة. كما يسهم التصنيف في وضع سياسات تنظيمية تتناسب مع طبيعة عمل هذه المشروعات مما يسهل عمليات الترخيص ويوفر بيئة أعمال أكثر مرونة تعزز من فرص النمو والاستمرارية.

وإلى جانب ذلك فإن تحديد معايير واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تعزيز الاستثمار المحلي والدولي حيث يتيح للمستثمرين القدرة على تقييم هذه المشروعات وفق معايير دقيقة مما يرفع من مستوى الثقة في السوق. كما أن هذا التصنيف يساعد على تشجيع الابتكار وريادة الأعمال حيث يمكن لرواد الأعمال تحديد الفئة التي تنتمي إليها مشروعاتهم والاستفادة من البرامج التدريبية والاستشارية المصممة خصيصاً لهم. وبالتالي فإن وجود تصنيف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يخلق بيئة تنافسية تدفع نحو تطوير الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة (مقابلة، 2024).

وتعكس هذه المعايير مدى اهتمام المملكة بتمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. ومع استمرار الجهود الحكومية لدعم هذه المنشآت من المتوقع أن تسهم هذه المعايير في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مما يدفع عجلة التنمية في المملكة نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني حيث تمثل إحدى الأدوات الفعالة لتنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل كما أنها تساهم في دعم الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات المختلفة مما يجعلها عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة وتسعى الدول إلى دعم هذا القطاع من خلال توفير بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة تضمن استدامته وتطوره وذلك لما له من تأثير مباشر على تحفيز ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار في مختلف المجالات وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات التوظيف حيث توفر فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع بما في ذلك الشباب والمرأة والخريجين الجدد الذين يجدون في هذه المشروعات فرصاً مناسبة لدخول سوق العمل كما أن انتشارها في مختلف المناطق يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين المدن والقرى من خلال توفير فرص اقتصادية متكافئة تقلل من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى مما يخفف الضغط

على البنية التحتية في المناطق الحضرية ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مختلف أنحاء الدولة (مقابلة، 2024).

إلى جانب دورها في توظيف الأيدي العاملة تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد مما يساهم في تحسين الميزان التجاري للدولة حيث تعمل هذه المشروعات على تطوير الصناعات الوطنية وإنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات السوق المحلي مما يقلل من الحاجة إلى الاستيراد ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على المستويين الإقليمي والدولي كما أن دعم هذه المشروعات يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات مثل الصناعات الغذائية والتقنية والخدمية مما يساهم في تعزيز الأمن الاقتصادي للدولة وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار كمحرك رئيسي للنمو حيث يسعى رواد الأعمال في هذا القطاع إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق بأساليب مبتكرة مما يؤدي إلى زيادة التنافسية وتحفيز الإبداع في مختلف القطاعات كما أن هذه المشروعات تلعب دوراً مهماً في تبني التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التحول الرقمي في العديد من المجالات حيث تساهم في تقديم حلول تقنية متطورة تعزز من كفاءة العمليات الإنتاجية والخدمية وتسرع من تبني الحلول الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية فعلاوة على ذلك تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في دعم الصادرات وتعزيز التواجد في الأسواق العالمية حيث تعمل العديد من المشروعات على تطوير منتجات تتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل دخولها إلى الأسواق الخارجية ويساهم في زيادة حجم الصادرات الوطنية كما أن توفير الدعم الحكومي لهذه المشروعات من خلال تقديم التسهيلات التمويلية وتخفيف الأعباء التنظيمية يساهم في تمكينها من التوسع في الأسواق العالمية وتحقيق عوائد اقتصادية تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً في تنمية القطاعات المختلفة من خلال تكاملها مع الشركات الكبرى حيث تعتمد العديد من المؤسسات الكبرى على المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة مما يعزز من تكامل سلاسل التوريد ويؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية كما أن هذه المشروعات توفر خدمات متخصصة وحلول مرنة تساعد الشركات الكبرى على تحقيق أهدافها التشغيلية مما يعزز من الترابط بين القطاعات المختلفة ويساهم في خلق بيئة أعمال متكاملة تحقق فوائد اقتصادية متعددة ويمثل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية حيث تسعى الحكومات إلى تمكين هذا القطاع من خلال تقديم الحوافز المالية والتدريب المتخصص وتحسين بيئة الأعمال لضمان استمراريته ونموه كما أن توفير التمويل الميسر لهذه المشروعات يساهم في تعزيز قدرتها على التوسع وتحقيق الاستفادة المالية مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويعزز من قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة وفي ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 يمثل تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الأولويات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل حيث تهدف المملكة إلى زيادة مساهمة

هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز بيئة الأعمال وتوفير الدعم المالي والتقني لرواد الأعمال كما أن تطوير التشريعات والإجراءات التنظيمية يساهم في تمكين هذه المشروعات من تحقيق النجاح والنمو المستدام مما يجعلها محركاً رئيسياً للاقتصاد السعودي في المستقبل (مقابلة، 2024).

العوامل المؤثرة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من العوامل التي تحدد مدى نجاحها واستدامتها في الأسواق وتلعب هذه العوامل دوراً رئيسياً في قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها التشغيلية والاستثمارية والمنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة حيث يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عدة جوانب تشمل التمويل والإدارة والتسويق والتكنولوجيا والبيئة التنظيمية والاقتصادية إضافة إلى العوامل المرتبطة بالموارد البشرية والاستراتيجيات التنافسية التي تتبناها المشروعات ويعد التمويل من أهم العوامل المؤثرة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تواجه العديد من هذه المشروعات تحديات تتعلق بالحصول على رأس المال اللازم لبدء العمليات التشغيلية أو التوسع في الأنشطة القائمة وتعتمد قدرة المشروع على الاستمرار في السوق على توفر مصادر تمويلية متنوعة مثل القروض المصرفية والاستثمارات الخاصة والتمويل الحكومي والدعم المقدم من برامج تمويل المشروعات الناشئة مثل برامج كفالة التي توفرها المملكة العربية السعودية كما أن سوء إدارة التدفقات النقدية ونقص التخطيط المالي يؤديان إلى مشاكل في السيولة قد تعيق استمرارية المشروع مما يجعل التخطيط المالي السليم عاملاً أساسياً لضمان نجاح المشروع واستدامته وإلى جانب التمويل تلعب الإدارة دوراً محورياً في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد نجاح المشروع على كفاءة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة الموارد بشكل فعال كما أن ضعف المهارات الإدارية لدى بعض رواد الأعمال يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة تؤثر على الأداء العام للمشروع وتعتمد الإدارة الناجحة على القدرة على وضع خطط واضحة للأعمال وتحديد الأهداف قصيرة وطويلة المدى ومتابعة التنفيذ بفعالية إضافة إلى أهمية وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن توزيع المهام والمسؤوليات بين فريق العمل بطريقة تعزز من الإنتاجية والكفاءة التشغيلية ويعد التسويق أيضاً من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتمد هذه المشروعات على قدرتها في الوصول إلى العملاء المستهدفين وتحقيق ميزة تنافسية في السوق كما أن ضعف استراتيجيات التسويق يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات مما يؤثر على العوائد المالية للمشروع وتشمل استراتيجيات التسويق الناجحة القدرة على تحليل السوق وفهم احتياجات العملاء وتصميم حملات ترويجية فعالة والاستفادة من القنوات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية للوصول إلى شرائح واسعة من المستهلكين (مقابلة، 2024).

كما أن تقديم خدمات متميزة وبناء علاقة قوية مع العملاء يساهمان في تعزيز سمعة المشروع وزيادة فرص نجاحه فتلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في تعزيز نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يساعد

تبنى الحلول التكنولوجية الحديثة في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتقديم منتجات وخدمات بجودة أعلى كما أن استخدام أنظمة الإدارة الإلكترونية والبرمجيات الحديثة يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية إضافة إلى أن التحول الرقمي يمكن المشروعات من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال توظيف تقنيات مثل التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية مما يمنح المشروعات الصغيرة قدرة أكبر على التوسع وتحقيق النمو المستدام وتؤثر البيئة التنظيمية والاقتصادية بشكل مباشر على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تلعب التشريعات الحكومية والسياسات الاقتصادية دوراً رئيسياً في تحديد مدى سهولة تأسيس المشروعات والحصول على التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة التجارية كما أن الإجراءات المعقدة والضرائب المرتفعة قد تشكل تحديات أمام رواد الأعمال وتؤثر على استمرارية المشروعات في السوق لذلك تسعى الحكومات إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال من خلال تقديم التسهيلات القانونية والإعفاءات الضريبية التي تساعد المشروعات على تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار في القطاع ويعد توفر العمالة الماهرة عاملاً حاسماً في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد أداء المشروع على قدرات ومهارات فريق العمل وقدرته على تنفيذ المهام بكفاءة كما أن نقص الكفاءات وعدم توفر برامج تدريبية مستمرة يؤديان إلى ضعف الأداء العام للمشروع مما يؤثر على الإنتاجية والجودة لذلك تحرص المشروعات الناجحة على تطوير مهارات العاملين وتحفيزهم من خلال برامج تدريبية متخصصة تعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع فتؤثر الاستراتيجيات التنافسية أيضاً على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد بقاء المشروع في السوق على قدرته على التكيف مع التغيرات ومواكبة احتياجات العملاء كما أن القدرة على الابتكار وتقديم منتجات وخدمات متميزة يساهمان في تحقيق ميزة تنافسية تعزز من مكانة المشروع في السوق إضافة إلى أهمية بناء شبكة علاقات قوية مع الموردين والعملاء والمستثمرين مما يساهم في تحسين فرص النمو والتوسع المستقبلي وتعتمد استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تكامل هذه العوامل حيث إن نجاح المشروع لا يتوقف على عنصر واحد بل يتطلب تحقيق توازن بين التمويل والإدارة والتسويق والتكنولوجيا والموارد البشرية والاستراتيجيات التنافسية كما أن دعم الحكومات لهذا القطاع من خلال توفير بيئة أعمال مواتية يعزز من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها (الاقتصادية الاجتماعية البيئية).

تمثل التنمية المستدامة نهجاً استراتيجياً لتحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بفرص الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها وتعتمد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع مراعاة العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة الطبيعية حيث يعد هذا المفهوم أحد الركائز الأساسية في السياسات

الاقتصادية والاجتماعية العالمية ويهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة تعزز من رفاهية الإنسان وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية ويتجلى مفهوم التنمية المستدامة في ضرورة التوفيق بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة حيث تسعى الدول والمنظمات العالمية إلى تحقيق هذا التوازن من خلال تبني سياسات وبرامج تعزز من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتحد من التلوث البيئي وتوفر فرصًا اقتصادية متكافئة لجميع فئات المجتمع كما أن التنمية المستدامة تشجع على تبني التقنيات النظيفة والاقتصاد الدائري الذي يساهم في تقليل الهدر وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتتمثل في الأمور التالية (مقابلة، 2024):-

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يمثل البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة حيث يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على الاستغلال الفعال للموارد وتعزيز الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد كما أن التنمية الاقتصادية المستدامة تعني تحقيق معدلات نمو متوازنة دون الإضرار بالموارد الطبيعية أو الإخلال بالتوازنات البيئية ويعتمد هذا البعد على تعزيز الابتكار والاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات بطريقة تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل ويشمل البعد الاقتصادي أيضًا تحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل كما أن توفير فرص تمويل مستدامة للمشروعات الناشئة وتعزيز ريادة الأعمال يساهمان في دعم التنمية الاقتصادية كما أن السياسات الاقتصادية المستدامة تهدف إلى تقليل التفاوت الاقتصادي بين الفئات المختلفة وتحقيق توزيع عادل للثروات من خلال تحسين أنظمة الضرائب والدعم الاجتماعي مما يساهم في خلق اقتصاد أكثر عدالة واستقرارًا.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع حيث يشمل تحسين مستويات التعليم والصحة وتوفير فرص عمل عادلة وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الإنسان كما أن التنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي من خلال سياسات تعزز من تكافؤ الفرص وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة ويعتمد تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة على بناء مجتمعات قوية ومتجانسة تتمتع بمستويات معيشية لائقة وتحظى بفرص متكافئة في التعليم والعمل والخدمات الأساسية كما أن تحسين جودة النظام التعليمي وتوفير برامج تدريبية متخصصة يساهمان في تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل مما يعزز من قدرتهم على المشاركة الفعالة في الاقتصاد إضافة إلى ذلك فإن تطوير أنظمة الرعاية

الصحية وتحسين الخدمات الطبية يضمنان حياة صحية ومستدامة للأفراد مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد(مقابلة، 2024).

البعد البيئي للتنمية المستدامة

يشكل البعد البيئي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة حيث يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة كما أن تحقيق التنمية البيئية المستدامة يتطلب تبني سياسات وإجراءات تحافظ على التنوع البيولوجي وتحد من انبعاثات الكربون وتحسن إدارة النفايات وتقليل استهلاك الموارد غير المتجددة ويشمل هذا البعد أيضًا تعزيز الاستدامة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية من خلال تبني ممارسات مسؤولة بيئيًا مثل إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة وتقليل الأضرار البيئية كما أن تطوير الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من التأثيرات البيئية السلبية مما يسهم في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وتتطلب التنمية البيئية المستدامة تعاونًا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق سياسات بيئية فاعلة تسهم في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية كما أن نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الاستدامة يساعدان في تحقيق تغييرات إيجابية على مستوى الأفراد والمجتمعات مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل ومستدام.

تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون مراعاة العدالة الاجتماعية أو الحفاظ على البيئة كما أن تحسين الظروف الاجتماعية يتطلب استثمارات اقتصادية مستدامة تعتمد على سياسات بيئية مسؤولة لذلك تسعى الدول إلى وضع استراتيجيات شاملة تدمج بين هذه الأبعاد لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل حيث تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على تعزيز هذا التوازن من خلال تطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة الطبيعية من خلال سياسات تدعم الاستدامة في جميع المجالات(مقابلة، 2024).

العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة حيث تعتمد التنمية المستدامة على إيجاد توازن بين هذه الأبعاد الثلاثة وتأتي المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحركات الرئيسية لهذا التوازن فهي تسهم في خلق فرص عمل دعم الابتكار وتشجيع ممارسات الأعمال المستدامة مما يجعلها عنصرًا

حيويًا في خطط التنمية الشاملة التي تتبناها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الكبيسي، 2018).

وفي الجانب الاقتصادي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية فهي توفر بيئة مرنة لريادة الأعمال وتخلق فرص عمل جديدة تساهم في خفض معدلات البطالة إضافة إلى أنها تساعد في تحسين الإنتاجية وتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات السوق كما أن هذه المشروعات تعمل على دعم سلاسل القيمة عبر توفير منتجات وخدمات مكملة للشركات الكبرى مما يعزز من تكامل الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة وهذا يساهم في خلق بيئة اقتصادية ديناميكية قادرة على التكيف مع التغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الصادرات من خلال تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى الأسواق الدولية والمنافسة على مستوى عالمي وهذا يعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

ومن الناحية الاجتماعية تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين الفئات المهمشة مثل الشباب والنساء ومنحهم الفرصة للمشاركة في النشاط الاقتصادي كما أنها توفر فرص عمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء مما يحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى ويحقق توزيعًا متوازنًا للنشاط الاقتصادي كما أن هذه المشروعات تعمل على تحسين مستويات الدخل وتوفير بيئة عمل أكثر شمولًا حيث تعتمد على العمالة المحلية وتوفر فرصًا للأفراد لتطوير مهاراتهم وتحقيق الاستقلال المالي وهذا يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا في دعم المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي تشمل دعم التعليم تقديم الرعاية الصحية والمشاركة في المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية وهذا يجعلها عنصرًا مهمًا في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تركز على بناء مجتمعات متماسكة تمتلك القدرة على التطور والنمو بشكل متوازن (الكبيسي، 2018).

فأما في البعد البيئي فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور رئيسي في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة تعتمد على تقليل استهلاك الموارد إعادة التدوير والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة حيث يمكن لهذه المشروعات أن تساهم في الحد من التلوث البيئي عبر تطوير حلول مبتكرة تساعد في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة استخدام الموارد كما أن المشروعات التي تعمل في مجال التقنيات الخضراء مثل الطاقة الشمسية ومعالجة المياه وإدارة النفايات تساهم في خلق اقتصاد أكثر استدامة يحافظ على البيئة للأجيال القادمة وهذا يعزز من قدرة الدولة على تحقيق التزاماتها البيئية وتقليل آثار التغير المناخي إضافة إلى ذلك يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تنتشر ثقافة المسؤولية

البيئية بين الأفراد من خلال تقديم منتجات وخدمات تعتمد على مواد صديقة للبيئة وتساهم في تقليل البصمة الكربونية وهذا يجعلها جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية.

وتعتمد العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة على تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون وجود قطاع اقتصادي قوي قادر على توليد فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي كما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وضمان توزيع عادل للموارد وهذا يجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عنصراً أساسياً في تحقيق هذا التكامل فهي توفر نموذجاً اقتصادياً أكثر استدامة من خلال قدرتها على الابتكار والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما أن دعم هذه المشروعات من خلال السياسات الحكومية والمبادرات التمويلية يساعد في توسيع دورها وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة فالدول التي تدعم هذا القطاع من خلال تقديم التسهيلات المالية والتدريبية والتشريعية تضمن تحقيق نمو اقتصادي متوازن يحافظ على العدالة الاجتماعية ويحمي البيئة في الوقت نفسه.

وفي المملكة العربية السعودية تدعم رؤية 2030 المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة حيث تسعى الحكومة إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال توفير التمويل تسهيل الإجراءات الإدارية وتحفيز الابتكار في هذا القطاع ومن خلال هيئة "منشآت" يتم تقديم الدعم المالي والتدريبي لهذه المشروعات لتمكينها من تحقيق الاستدامة والمساهمة في الاقتصاد الوطني بفعالية وهذا يعكس مدى ارتباط هذه المشروعات بالتنمية المستدامة باعتبارها وسيلة لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة كما أن برامج الدعم الموجهة إلى المشروعات التي تعتمد على حلول صديقة للبيئة تساهم في تشجيع رواد الأعمال على تبني استراتيجيات تحقق الربح مع الحفاظ على البيئة مما يعزز من قدرة المملكة على تحقيق التزاماتها البيئية على المستوى الدولي (الكبيسي، 2018).

وبناءً على ذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد عنصر اقتصادي بل هي عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة حيث تساهم في خلق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة وتعزز من العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المختلفة وتحافظ على البيئة عبر تبني ممارسات مسؤولة بيئياً ولذلك فإن دعم هذا القطاع وتطويره من خلال السياسات والبرامج المبتكرة يعد استثماراً في مستقبل مستدام يضمن تحقيق التوازن بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

أمثلة على تجارب دولية ناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية

المستدامة.

شهدت العديد من الدول تجارب ناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة حيث اعتمدت استراتيجيات متنوعة لتعزيز دور هذه المشروعات في النمو الاقتصادي العدالة الاجتماعية وحماية البيئة فهذه التجارب أثبتت أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق الاستدامة من خلال خلق فرص العمل دعم الابتكار وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة ومن بين أبرز التجارب الدولية الناجحة التي اعتمدت سياسات متكاملة لدعم هذا القطاع نذكر ما يلي:

تجربة ألمانيا: التمويل والدعم التقني لتعزيز الابتكار والاستدامة

ألمانيا تعد من الدول الرائدة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على هذا القطاع الذي يشكل أكثر من 99% من إجمالي الشركات ويساهم بأكثر من 60% من الوظائف وتقوم الحكومة الألمانية بتقديم حوافز مالية ودعم تقني وريادي لرواد الأعمال من خلال مؤسسات مثل بنك التنمية الألماني (KfW) الذي يوفر قروضًا ميسرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تركز على الابتكار والاستدامة البيئية كما يتم تقديم دعم تقني وإداري من خلال برامج مثل "Mittelstand 4.0" الذي يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني التقنيات الرقمية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة وساهمت هذه السياسات في جعل ألمانيا نموذجًا عالميًا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة حيث يتم التركيز على دعم المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتطوير منتجات صديقة للبيئة مما يعزز من تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. (الكيسي، 2018).

تجربة اليابان: التركيز على الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية

اليابان تعتمد بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية حيث تشكل هذه المشروعات نحو 99% من إجمالي الشركات وتوفر أكثر من 70% من الوظائف في القطاع الخاص وتركز الحكومة اليابانية على دعم هذا القطاع من خلال سياسات تحفز الابتكار والاستدامة حيث تقدم وكالة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان (SME Agency) برامج متكاملة تشمل التمويل التدريب والاستشارات التقنية كما يتم توفير حوافز مالية للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة وساهمت هذه السياسات في تحويل العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى شركات رائدة في مجالات التكنولوجيا والبيئة كما أن الابتكار الذي تحفزه الحكومة أدى إلى تعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات على المستوى الدولي حيث تمكنت العديد من الشركات الناشئة من تطوير تقنيات بيئية مستدامة تسهم في تحقيق الأهداف البيئية لليابان وتعزيز مكانتها الاقتصادية.

تجربة الولايات المتحدة: توفير بيئة أعمال مرنة ودعم ريادة الأعمال

في الولايات المتحدة تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في الاقتصاد حيث تمثل نحو 99.9% من إجمالي الشركات وتوفر أكثر من 47% من الوظائف وتدعم الحكومة الأمريكية هذا القطاع من خلال وكالة المشروعات الصغيرة (SBA) التي تقدم برامج تمويلية واستشارية لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو كما يتم تقديم حوافز للشركات الناشئة التي تعمل في مجالات الطاقة النظيفة التكنولوجيا المتقدمة والخدمات المستدامة وساهمت هذه السياسات في خلق بيئة أعمال مرنة تشجع على ريادة الأعمال والابتكار مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الناشئة التي تعتمد على حلول تكنولوجية صديقة للبيئة وتحقق أرباحاً كبيرة وتعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في الوقت نفسه.

تجربة الصين: السياسات الحكومية لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية

الصين تعتمد بشكل كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تمثل أكثر من 90% من إجمالي الشركات وتساهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي وتدعم الحكومة الصينية هذا القطاع من خلال سياسات تحفيزية تشمل تقديم القروض الميسرة الإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات القانونية لرواد الأعمال كما يتم تقديم دعم خاص للمشروعات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الخضراء وساهمت هذه السياسات في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حيث انتشرت المشروعات التي تعتمد على الطاقة الشمسية إعادة التدوير والزراعة العضوية مما جعل الصين من الدول الرائدة في تبني سياسات تدعم الاستدامة البيئية جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية (الكيسي، 2018).

تجربة السويد: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق الاقتصاد الأخضر

السويد من الدول التي تعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كجزء أساسي من استراتيجياتها لتحقيق الاقتصاد الأخضر حيث تقدم الحكومة السويدية حوافز مالية وتسهيلات إدارية للشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة كما يتم تقديم دعم تقني للشركات الناشئة التي تعمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة النقل المستدام وإدارة النفايات وساهمت هذه السياسات في خلق بيئة اقتصادية مستدامة تدعم الابتكار والمسؤولية البيئية مما أدى إلى ظهور شركات ناشئة تعتمد على حلول مبتكرة لتحقيق الاستدامة البيئية دون التأثير على النمو الاقتصادي وجعل السويد نموذجاً عالمياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعكس هذه التجارب الدولية الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة إذا تم توفير البيئة المناسبة لها حيث يتطلب نجاح هذه المشروعات وجود سياسات داعمة تشمل التمويل التدريب وتوفير البنية التحتية اللازمة كما أن دمج الاستدامة في سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزز من قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة مما يجعلها عنصراً أساسياً في أي استراتيجية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

المملكة العربية السعودية

التحديات التمويلية وصعوبة الحصول على القروض والدعم المالي.

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحديات تمويلية كبيرة تؤثر على قدرتها على النمو والاستدامة حيث يمثل الحصول على القروض والدعم المالي أحد أبرز العوائق التي تواجه رواد الأعمال فالبنوك والمؤسسات المالية غالباً ما تتردد في تقديم التمويل لهذه المشروعات بسبب مخاطرها العالية قلة الضمانات وعدم استقرار التدفقات النقدية مما يجعل من الصعب على العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تأمين التمويل اللازم لبدء النشاط أو التوسع فيه.

وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلة في الحصول على القروض المصرفية نظراً لشروط الإقراض الصارمة التي تفرضها البنوك حيث تشترط المؤسسات المالية وجود سجل مالي قوي ضمانات عقارية أو شخصية وخبرة إدارية طويلة وهو ما لا يتوفر لدى معظم المشروعات الناشئة إضافة إلى ذلك تعاني هذه المشروعات من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض مقارنة بالمؤسسات الكبرى مما يزيد من الأعباء المالية عليها ويقلل من فرصها في تحقيق أرباح مستدامة كما أن العديد من البنوك تفضل تمويل الشركات الكبيرة ذات التدفقات النقدية المستقرة والضمانات القوية مما يحد من فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى رأس المال اللازم(منصور،2020).

وإلى جانب القروض المصرفية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الدعم المالي من الجهات الحكومية وصناديق التمويل حيث قد تتطلب البرامج التمويلية الحكومية إجراءات طويلة ومعقدة كما أن بعض المشروعات تواجه تحديات في الامتثال للمعايير والمتطلبات المحددة للاستفادة من الدعم إضافة إلى ذلك قد يكون الدعم المالي محدوداً ولا يغطي جميع احتياجات المشروعات مما يجعلها بحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة مثل رأس المال الاستثماري التمويل الجماعي أو الشراكات مع

المستثمرين ومع ذلك فإن هذه الخيارات قد لا تكون متاحة لجميع المشروعات خاصة تلك التي لا تمتلك نموذج أعمال جذابًا للاستثمار أو لا تستطيع تقديم عوائد سريعة.

فتؤثر التحديات التمويلية بشكل مباشر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الاستدامة والنمو حيث يؤدي نقص التمويل إلى صعوبة شراء المعدات والتقنيات الحديثة توظيف العمالة المؤهلة أو التوسع في الأسواق الجديدة كما أن بعض المشروعات قد تضطر إلى العمل برأس مال محدود مما يجعلها عرضة للمخاطر المالية ويقلل من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية إضافة إلى ذلك فإن عدم توفر التمويل الكافي قد يؤثر على قدرة المشروعات على تبني ممارسات مستدامة حيث قد تتجنب الاستثمار في تقنيات صديقة للبيئة أو تطوير منتجات مبتكرة بسبب ارتفاع التكاليف.

ولمواجهة هذه التحديات تحتاج الدول إلى تطوير سياسات تمويلية مرنة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل تقديم قروض ميسرة بفوائد منخفضة تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل وإنشاء برامج تمويلية متخصصة لدعم المشروعات الناشئة كما يمكن تعزيز دور صناديق التمويل الحكومي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم الابتكار في أنظمة التمويل مثل التمويل الجماعي أو القروض متناهية الصغر ويعد تطوير بيئة تمويلية مناسبة أمرًا ضروريًا لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق النمو والاستدامة والمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

التحديات الإدارية والتنظيمية والتشريعية.

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات إدارية وتنظيمية وتشريعية تعيق قدرتها على تحقيق النمو والاستدامة حيث تؤثر هذه التحديات على كفاءة التشغيل الامتثال للقوانين وإمكانية التوسع في الأسواق ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها نقص الخبرة الإدارية التعقيدات التنظيمية والتشريعات التي قد لا تكون مناسبة لطبيعة هذه المشروعات مما يجعل إدارتها أكثر تعقيدًا مقارنة بالشركات الكبرى التي تمتلك موارد وخبرات إدارية متخصصة (منصور، 2020).

التحديات الإدارية تعد من العقبات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعاني العديد من هذه المشروعات من نقص في الكوادر الإدارية المتخصصة وضعف في التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية فكثير من رواد الأعمال يفتقرون إلى المهارات الإدارية التي تضمن استدامة المشروع مثل إدارة العمليات التشغيلية التسويق الفعال وإدارة الموارد البشرية كما أن غياب أنظمة إدارية واضحة يؤدي إلى ضعف تنظيم العمل مما يؤثر على الإنتاجية ويزيد من احتمالات الفشل إضافة إلى ذلك تعاني بعض المشروعات من عدم القدرة على تبني تقنيات حديثة تساعد في تحسين الكفاءة التشغيلية بسبب محدودية المعرفة أو نقص التمويل اللازم للاستثمار في الأنظمة الإدارية المتطورة.

على الجانب التنظيمي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعقيدات تتعلق بالإجراءات الحكومية حيث تتطلب عمليات الترخيص والتسجيل التجاري وقتاً طويلاً وإجراءات معقدة مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويؤخر انطلاق المشروعات الجديدة كما أن الحصول على التصاريح اللازمة لممارسة بعض الأنشطة قد يكون تحدياً خاصة في القطاعات التي تخضع لتنظيمات صارمة إلى جانب ذلك تواجه هذه المشروعات تحديات في التعامل مع متطلبات الضرائب التأمينات الاجتماعية والجمارك حيث تفرض بعض الدول أنظمة ضريبية معقدة قد تشكل عبئاً إضافياً على المشروعات الصغيرة التي لا تمتلك فرقاً متخصصة لإدارة الامتثال الضريبي.

التشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تشكل تحدياً إضافياً خاصة إذا كانت القوانين غير مرنة أو لا تأخذ في الاعتبار طبيعة هذه المشروعات فبعض الدول تفرض لوائح صارمة تتعلق بعقود العمل الأجور ومعايير السلامة مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية كما أن بعض القوانين المتعلقة بحماية المستهلك المنافسة وحقوق الملكية الفكرية قد تكون معقدة وتحتاج إلى إجراءات طويلة مما يصعب على المشروعات الصغيرة الامتثال لها إلى جانب ذلك قد تواجه بعض المشروعات تحديات قانونية عند التعامل مع العقود فضلاً عن ضعف الحماية القانونية في بعض الأسواق مما يجعلها عرضة للنزاعات التجارية والخسائر المالية (منصور، 2020).

يؤثر غياب بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع حيث يؤدي التعقيد الإداري والتشريعي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وإبطاء العمليات التجارية مما يقلل من تنافسية هذه المشروعات في الأسواق المحلية والعالمية كما أن غياب سياسات حكومية واضحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجعلها أكثر عرضة للفشل لذلك تحتاج الحكومات إلى تطوير بيئة تنظيمية داعمة من خلال تبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل تقديم حوافز ضريبية وتسهيل الامتثال للقوانين إضافة إلى توفير برامج تدريب إداري لتعزيز مهارات رواد الأعمال وتحسين إدارة المشروعات مما يساعد على تقليل المخاطر الإدارية والتنظيمية وتعزيز استدامة هذه المشروعات على المدى الطويل.

ضعف القدرات الإدارية والتسويقية وتأثيرها على استمرارية المشروعات

ضعف القدرات الإدارية والتسويقية يشكل تحدياً رئيسياً يؤثر على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتمد استدامة هذه المشروعات على مدى كفاءة إدارتها وقدرتها على تسويق منتجاتها أو خدماتها بفعالية ويؤدي ضعف المهارات الإدارية والتسويقية إلى مشكلات متعددة مثل انخفاض الإنتاجية ضعف التخطيط ضعف القدرة على التوسع وتراجع المبيعات مما يزيد من احتمالات الفشل في ظل بيئة تنافسية متغيرة.

تواجه العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلات إدارية بسبب نقص الخبرة والكفاءة لدى رواد الأعمال فالإدارة الفعالة تتطلب القدرة على التخطيط الاستراتيجي اتخاذ القرارات المالية الصحيحة إدارة الموارد البشرية بكفاءة والتعامل مع التحديات التشغيلية بمرونة لكن غالبًا ما يفتقر رواد الأعمال في هذه المشروعات إلى التدريب الإداري الكافي مما يؤدي إلى ضعف القدرة على تنظيم العمليات التشغيلية ومتابعة الأداء المالي واتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة كما أن غياب الهياكل الإدارية الواضحة يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الأقسام المختلفة مما ينعكس سلبًا على كفاءة العمل ويزيد من التكاليف التشغيلية.

من الناحية التسويقية تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضعف في وضع استراتيجيات تسويق فعالة حيث يفتقر العديد من رواد الأعمال إلى المعرفة الكافية بأدوات التسويق الحديثة مثل التسويق الرقمي تحليل السوق وإدارة العلامة التجارية مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على استهداف العملاء بشكل فعال كما أن ضعف القدرة على دراسة سلوك المستهلكين والمنافسين يجعل هذه المشروعات غير قادرة على تطوير منتجات أو خدمات تلبي احتياجات السوق مما يؤدي إلى ضعف الطلب على منتجاتها إضافة إلى ذلك فإن نقص الميزانية التسويقية يحد من قدرة المشروعات على تنفيذ حملات ترويجية مؤثرة مما يؤدي إلى تراجع الوعي بالعلامة التجارية وانخفاض المبيعات (منصور، 2020).

يؤثر ضعف المهارات الإدارية والتسويقية بشكل مباشر على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يؤدي سوء الإدارة إلى ضعف القدرة على التحكم في التكاليف سوء إدارة التدفقات النقدية وتأخر سداد الديون مما قد يؤدي إلى تعثر مالي قد يصل إلى الإغلاق كما أن غياب استراتيجيات تسويقية فعالة يؤدي إلى فقدان الحصة السوقية لصالح المنافسين مما يجعل المشروع غير قادر على تحقيق أرباح كافية للاستمرار إلى جانب ذلك فإن عدم وجود رؤية واضحة للنمو والتوسع يحد من قدرة هذه المشروعات على تطوير نفسها ومواكبة تغيرات السوق مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والتغيرات في الطلب.

لمعالجة هذه التحديات تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستثمار في تطوير مهاراتها الإدارية والتسويقية وذلك من خلال الاستفادة من برامج التدريب والاستشارات التي تقدمها الجهات الحكومية والمؤسسات المتخصصة كما يجب أن يعتمد رواد الأعمال على أنظمة إدارة متطورة تساعد على تحسين كفاءة العمليات واتخاذ قرارات مالية مستندة إلى بيانات دقيقة إضافة إلى ذلك يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدراتها التسويقية من خلال تبني استراتيجيات تسويق رقمي فعالة تحسين تجربة العملاء والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجاتها أو خدماتها كما أن بناء شراكات مع مؤسسات أكبر أو مستثمرين يمكن أن يساعد في تحسين الموارد الإدارية والتسويقية مما يساهم في تعزيز استمرارية ونمو هذه المشروعات على المدى الطويل.

تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب التكنولوجيا والتحول الرقمي دورًا حاسمًا في تعزيز كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية حيث يوفر الاعتماد على الأدوات الرقمية فرصًا كبيرة لتحسين العمليات التشغيلية تقليل التكاليف وتوسيع نطاق السوق في ظل تطور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي الحوسبة السحابية إنترنت الأشياء والتجارة الإلكترونية أصبح من الضروري لهذه المشروعات تبني الحلول الرقمية لمواكبة التحولات الاقتصادية والتغيرات في سلوك المستهلكين (القحطاني، 2020).

يسهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أنظمة إدارة الأعمال المتقدمة حيث تساعد البرامج السحابية في تبسيط عمليات المحاسبة إدارة المخزون والموارد البشرية مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ويسرع من تنفيذ المهام اليومية كما أن استخدام تقنيات تحليل البيانات يوفر للمشروعات القدرة على فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل مما يساعد على تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز المبيعات وزيادة رضا العملاء إلى جانب ذلك يساهم التحول الرقمي في تقليل الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية مما يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الأرباح.

من الناحية التسويقية يوفر التحول الرقمي فرصًا غير مسبوقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى أسواق أوسع من خلال التجارة الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت حيث تتيح المنصات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث إمكانية استهداف العملاء بدقة من خلال الإعلانات الرقمية كما أن إنشاء متاجر إلكترونية يتيح للمشروعات فرصة بيع المنتجات والخدمات دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في المتاجر التقليدية مما يساهم في تقليل التكاليف وزيادة المبيعات إضافة إلى ذلك توفر أدوات التسويق الرقمي تحليلات فورية حول أداء الحملات الإعلانية مما يساعد في تحسين استراتيجيات التسويق بناءً على البيانات الفعلية بدلاً من الاعتماد على التوقعات غير الدقيقة.

يؤدي الاعتماد على التكنولوجيا أيضًا إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين تجربة العملاء وزيادة مستوى الخدمة حيث تتيح أنظمة الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات إمكانية تقديم خدمات مخصصة للعملاء بناءً على تفضيلاتهم وسلوكهم الشرائي كما أن استخدام تقنيات الأتمتة يساعد في تسريع عمليات الإنتاج تقليل الأخطاء وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات مما ينعكس إيجابيًا على سمعة المشروع وزيادة ولاء العملاء إضافة إلى ذلك يساهم التحول الرقمي في تحسين عمليات التواصل الداخلي بين فرق العمل من خلال استخدام أدوات التعاون الافتراضي التي تتيح تبادل المعلومات بكفاءة أكبر مما يعزز من إنتاجية الفرق العاملة ويقلل من التأخيرات التشغيلية (القحطاني، 2020).

رغم الفوائد الكبيرة للتحول الرقمي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات في تبني التقنيات الحديثة بسبب عدة عوامل منها نقص المعرفة الرقمية ضعف البنية التحتية التكنولوجية وارتفاع تكاليف

الاستثمار في الأنظمة المتقدمة كما أن بعض المشروعات قد تواجه مقاومة من الموظفين عند التحول إلى العمليات الرقمية بسبب قلة التدريب أو عدم الفهم الكافي للتقنيات الجديدة إلى جانب ذلك تشكل مخاطر الأمن السيبراني تهديدًا حقيقيًا لهذه المشروعات حيث قد تتعرض البيانات الحساسة للاختراق في حال عدم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة مما يجعل من الضروري الاستثمار في حلول الحماية الإلكترونية لضمان أمان البيانات وسلامة العمليات الرقمية.

لتحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماد استراتيجيات تحول رقمي فعالة تشمل التدريب المستمر للموظفين على التقنيات الحديثة الاستثمار في حلول الأمان السيبراني واستخدام أدوات تحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة كما أن التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الداعمة يمكن أن يساهم في توفير التمويل والمساعدة التقنية لتبني التحول الرقمي بكفاءة إلى جانب ذلك يجب على هذه المشروعات البحث عن شراكات مع شركات التكنولوجيا للاستفادة من الحلول المبتكرة التي تعزز من كفاءتها وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية حيث إن التحول الرقمي لم يعد خيارًا بل أصبح ضرورة لضمان استمرارية ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الرقمي المتسارع.

الفصل الرابع: المبادرات والسياسات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة.

دور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ("منشآت") في دعم هذا القطاع.

تلعب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" دورًا رئيسيًا في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حيث تعمل على توفير بيئة أعمال مناسبة تعزز من نمو هذه المشروعات وتعزز من مساهمتها في الاقتصاد الوطني ويأتي دور الهيئة في إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم ريادة الأعمال وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق الاستدامة والتوسع في مختلف القطاعات (القحطاني، 2020).

تسعى "منشآت" إلى تطوير بيئة تنظيمية تدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل التعقيدات البيروقراطية التي تواجه رواد الأعمال حيث تعمل الهيئة على تسهيل الحصول على التراخيص تقديم الاستشارات القانونية وتحسين السياسات التي تساعد في توفير بيئة أعمال مرنة ومناسبة لهذه المشروعات كما أنها تقدم مبادرات لتقليل التكاليف التشغيلية على الشركات الناشئة من خلال توفير حوافز وإعفاءات ضريبية إضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية من خلال منصات إلكترونية متخصصة توفر حلولًا ميسرة لرواد الأعمال.

في جانب التمويل تقدم "منشآت" حلولاً متنوعة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تمويلية ميسرة بالتعاون مع المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية ومن بين هذه البرامج برنامج كفالة الذي يهدف إلى تسهيل حصول المشروعات على القروض من خلال تقديم ضمانات للبنوك مما يقلل من المخاطر التمويلية ويزيد من فرص الحصول على رأس المال كما توفر "منشآت" برامج تمويل مبتكرة مثل التمويل الجماعي الذي يتيح لأصحاب المشروعات الحصول على تمويل مباشر من المستثمرين دون الحاجة إلى قروض مصرفية تقليدية إضافة إلى ذلك تعمل الهيئة على تطوير شراكات مع مؤسسات التمويل المحلية والدولية لتقديم حلول تمويلية تناسب احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات.

تولي "منشآت" اهتمامًا كبيرًا بتطوير القدرات الإدارية والتسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تدريبية واستشارية تهدف إلى تحسين مهارات الإدارة التخطيط الاستراتيجية والتسويق الرقمي حيث تقدم الهيئة دورات تدريبية مكثفة ورش عمل وبرامج إرشاد تستهدف رواد الأعمال في مختلف المراحل كما توفر منصات إلكترونية تتيح لأصحاب المشروعات الوصول إلى مصادر تعليمية متقدمة تمكنهم من تطوير مهاراتهم وتحسين أداء مشروعاتهم إضافة إلى ذلك تعمل الهيئة على دعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم حوافز للمشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والتقنيات البيئية المستدامة (القحطاني، 2020).

في إطار تعزيز التحول الرقمي تعمل "منشآت" على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الحلول الرقمية في تطوير أعمالها حيث توفر الهيئة برامج تساعد هذه المشروعات على الانتقال إلى التجارة الإلكترونية اعتماد أنظمة إدارة رقمية متطورة واستخدام أدوات تحليل البيانات لتحسين الأداء كما تقدم الهيئة دعمًا للشركات التي تعتمد على التقنيات المبتكرة من خلال توفير منصات تواصل تربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا الكبرى مما يسهل عملية التحول الرقمي ويعزز من تنافسية هذه المشروعات في الأسواق المحلية والعالمية.

إضافة إلى ذلك تعمل "منشآت" على توفير فرص تسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم المعارض والفعاليات الاقتصادية التي تتيح لأصحاب المشروعات فرصة عرض منتجاتهم وخدماتهم والتواصل مع المستثمرين والعملاء المحتملين كما أن الهيئة تدعم هذه المشروعات في الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال برامج التوسع التجاري التي تساعد على تصدير منتجاتها والاستفادة من الفرص الاستثمارية العالمية إلى جانب ذلك تعمل الهيئة على دعم سلاسل الإمداد عبر تشجيع الشركات الكبرى على التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كموردين رئيسيين مما يعزز من تكامل الأنشطة الاقتصادية ويخلق فرصًا تجارية جديدة لهذه المشروعات (القحطاني، 2020).

تلعب "منشآت" دوراً محورياً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط من خلال تقديم التمويل والتسهيلات الإدارية بل أيضاً من خلال بناء بيئة أعمال متكاملة تحفز على الابتكار تدعم التحول الرقمي وتوفر فرص نمو مستدامة لهذه المشروعات حيث تسهم جهود الهيئة في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية المملكة 2030.

السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة مثل برامج التمويل والتسهيلات الإدارية.

تعمل الحكومة السعودية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة التي تهدف إلى تعزيز هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني حيث تأتي هذه الجهود في إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتحفيز ريادة الأعمال وتشمل هذه السياسات برامج التمويل والتسهيلات الإدارية الحوافز الضريبية ومبادرات دعم الابتكار والتحول الرقمي مما يساعد على تعزيز استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية(منصور، 2020).

برامج التمويل الحكومية تعد من أهم الأدوات التي توفرها الدولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أطلقت الحكومة عدة برامج تهدف إلى تسهيل الحصول على التمويل وتقليل الأعباء المالية على رواد الأعمال ومن بين هذه البرامج برنامج كفالة الذي تديره الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بالتعاون مع البنوك حيث يهدف إلى تقديم ضمانات تمويلية للبنوك لتشجيعها على منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في توفير الضمانات التقليدية كما يوجد صندوق التنمية الصناعية السعودي الذي يوفر تمويلاً طويلاً الأجل لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ذلك يتيح بنك التنمية الاجتماعية قروضاً ميسرة لدعم المشروعات الناشئة رواد الأعمال والأسر المنتجة مما يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المحلية.

التسهيلات الإدارية تمثل جزءاً أساسياً من الجهود الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل الدولة على تبسيط الإجراءات وتقليل العقبات البيروقراطية التي تواجه رواد الأعمال فقد أطلقت الحكومة منصة "مراس" التي توفر خدمات إلكترونية تسهل إجراءات تأسيس المشروعات من خلال تقديم جميع التراخيص والتصاريح اللازمة عبر منصة موحدة مما يقلل الوقت والتكاليف الإدارية على أصحاب المشروعات كما تم إنشاء مراكز دعم الأعمال في مختلف مناطق المملكة لتقديم الاستشارات القانونية الإدارية والمالية لرواد الأعمال مما يساعدهم في تطوير خططهم التشغيلية وتحسين فرص نجاح مشروعاتهم.

الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي تلعب دوراً مهماً في تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع حيث تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية للمشروعات الناشئة خلال السنوات الأولى من التشغيل

مما يساعدها على تقليل التكاليف وزيادة الاستثمار في تطوير أعمالها كما تم تقديم تسهيلات تتعلق بتقسيط الضرائب والرسوم الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الضغوط المالية عنها إضافة إلى ذلك تعمل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تقديم دعم للأجور وتوظيف الكوادر الوطنية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج مثل هدف الذي يساهم في تغطية جزء من رواتب الموظفين السعوديين لتعزيز توظيف الوظائف (منصور، 2020).

مبادرات دعم الابتكار والتحول الرقمي تعد من بين السياسات الرئيسية التي تتبعها الحكومة لتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي حيث أطلقت برنامج التحول الرقمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى دعم المشروعات في تبني التقنيات الحديثة والاستفادة من الحلول الرقمية لتحسين الأداء والإنتاجية كما توفر "منشآت" برامج تساعد المشروعات على الانتقال إلى التجارة الإلكترونية من خلال تقديم ورش عمل تدريبية استشارات تقنية وتمويل لمشروعات التحول الرقمي إضافة إلى ذلك تم إطلاق مبادرة الشركات الناشئة الجامعية التي تهدف إلى دعم الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى مشروعات تجارية ناجحة من خلال تقديم الدعم المالي والتوجيهي للطلاب والخريجين.

تطوير سلاسل الإمداد وتعزيز التنافسية يمثل أيضًا أحد محاور السياسات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتعاون مع "منشآت" برنامج "صنع في السعودية" الذي يهدف إلى تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دخول سلاسل التوريد الوطنية وزيادة فرصها في الحصول على عقود مع الشركات الكبرى كما يتم دعم هذه المشروعات من خلال منصات إلكترونية تربطها بالمستثمرين والموردين مما يعزز من قدرتها على التوسع محليًا وعالميًا إضافة إلى ذلك توفر الحكومة برامج تدريبية متخصصة في مجالات الجودة والإنتاج لمساعدة هذه المشروعات على تحسين منتجاتها وخدماتها وفقًا للمعايير العالمية.

تسهم هذه السياسات والمبادرات في تحسين بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو والاستدامة حيث توفر الحكومة الدعم المالي والإداري تسهيل الإجراءات التنظيمية وتعزيز الابتكار والتنافسية مما يساعد هذه المشروعات على مواجهة التحديات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويعد استمرار تطوير هذه السياسات وتحسين آليات الدعم أمرًا ضروريًا لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

مدى تأثير هذه السياسات على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية

المستدامة.

أدت السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تأثير واضح على نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة حيث ساهمت

برامج التمويل التسهيلات الإدارية الدعم التقني والإعفاءات الضريبية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرة المشروعات على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد انعكس هذا التأثير بشكل مباشر على مؤشرات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل وتحفيز الابتكار مما يدعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

ساهمت برامج التمويل مثل برنامج كفالة بنك التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية الصناعية السعودي في توفير السيولة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما مكنها من توسيع أنشطتها وزيادة قدرتها الإنتاجية حيث أتاح هذا التمويل للمشروعات الاستثمار في المعدات الحديثة تطوير المنتجات وتحسين الجودة مما عزز من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية كما أن دعم رأس المال العامل لهذه المشروعات ساعدها على مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل جائحة كورونا حيث تمكن العديد من المشروعات من الاستمرار في أعمالها بفضل التسهيلات المالية والدعم الحكومي (منصور، 2020).

أدت التسهيلات الإدارية مثل منصة "مراس" ومراكز دعم الأعمال إلى تقليل العقبات البيروقراطية التي كانت تحد من قدرة رواد الأعمال على تأسيس وإدارة مشروعاتهم فقد ساهم تقليل الإجراءات الورقية وتسريع إصدار التراخيص في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بدء أعمالها بسرعة وكفاءة كما أن تقليل الرسوم الحكومية على المشروعات الناشئة ساعد في خفض تكاليف التشغيل مما زاد من فرص نجاح المشروعات واستمراريتها على المدى الطويل.

كان للسياسات الضريبية مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية دور مهم في تخفيف الأعباء المالية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث ساعدت هذه الإعفاءات على توجيه المزيد من الموارد إلى التوسع والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار كما أن الدعم الحكومي للأجور من خلال برامج مثل هدف ساعد في تحفيز التوظيف وزيادة فرص العمل مما عزز من البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عبر تقليل معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمواطنين.

فيما يتعلق بالتحول الرقمي ساعدت مبادرات مثل برنامج التحول الرقمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التجارة الإلكترونية في تمكين المشروعات من الاستفادة من الحلول التكنولوجية الحديثة حيث أدى هذا الدعم إلى زيادة تبني التجارة الإلكترونية تحسين كفاءة العمليات وتوسيع نطاق الأسواق وقد أدى ذلك إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف التشغيلية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد⁽¹⁾.

(1) منصور، علي ناجح علي. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030 م.: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 4، ع 9، 1 - 31.

على المستوى البيئي ساعدت السياسات التي تدعم المشروعات البيئية والمستدامة على تعزيز الوعي بأهمية تبني ممارسات مسؤولة فقدمت الحكومة دعماً للمشروعات التي تعمل في مجالات الطاقة المتجددة إعادة التدوير والتكنولوجيا البيئية كما أن السياسات التي تشجع الاستدامة في التصنيع والزراعة عززت من قدرة المشروعات على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

انعكست هذه السياسات بشكل إيجابي على زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حيث شهد القطاع نمواً ملحوظاً وزادت نسبة المشروعات التي استطاعت تحقيق استدامة مالية وإدارية بفضل الدعم الحكومي كما ساهمت هذه المبادرات في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع المزيد من الأفراد على دخول سوق العمل من خلال إنشاء مشروعاتهم الخاصة مما ساهم في تحفيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

رغم هذه التأثيرات الإيجابية لا تزال هناك تحديات تتطلب مزيداً من التطوير في السياسات الحكومية مثل الحاجة إلى مزيد من المرونة في منح القروض تحسين بيئة الاستثمار وتقديم دعم أكبر للمشروعات التي تواجه تحديات تشغيلية كما أن تعزيز الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى يمكن أن يخلق فرصاً جديدة ويعزز من استدامة هذه المشروعات مما يتطلب استمرار تحسين السياسات الحالية ومتابعة نتائجها لضمان تحقيق أقصى فائدة ممكنة لهذا القطاع.

الفصل الخامس: تحليل البيانات والمناقشة

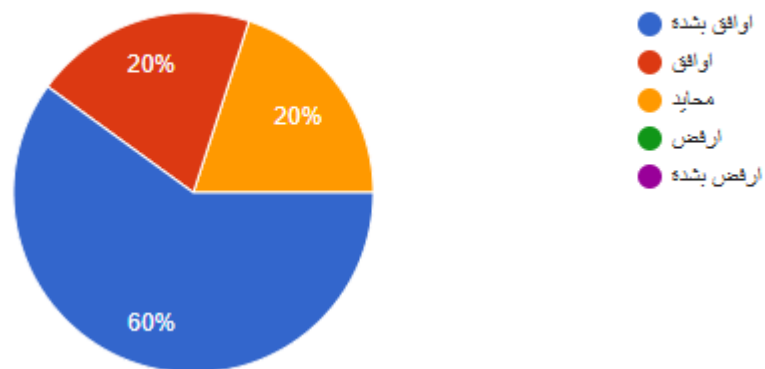
أسئلة استبانة

السؤال	أوافق بشده	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة
هل حصلت على دعم حكومي أو تمويل لمشروعك؟					
ما مدى تأثير التمويل الحكومي على نمو مشروعك؟					
ما أبرز التحديات التي تواجهك في إدارة مشروعك؟					
هل تستخدم التكنولوجيا الحديثة أو الحلول الرقمية في مشروعك؟					

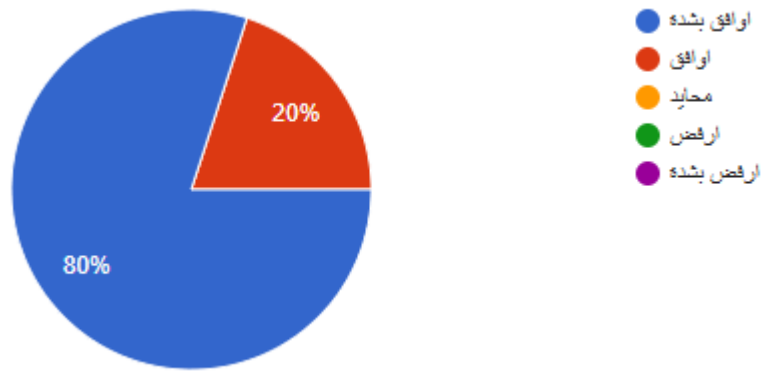
				هل ترى أن التشريعات الحالية تدعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
				هل يساهم مشروعك في خلق فرص عمل جديدة؟
				هل تعتقد أن مشروعك يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟
				ما مدى تأثير السياسات الحكومية على نجاح مشروعك؟
				هل تود تعديل قوانين الاستثمار السعودية ؟
				هل ترى السعودية ارض خصبة للمشروعات الصغيرة وإدارة المشروعات

تحليل الاستبانة

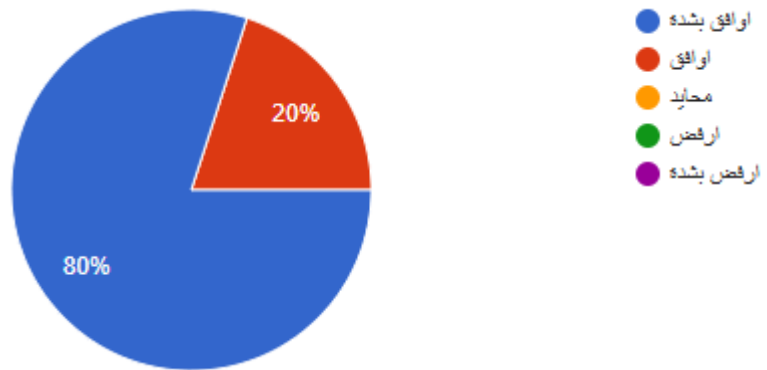
هل حصلت على دعم حكومي أو تمويل لمشروعك؟



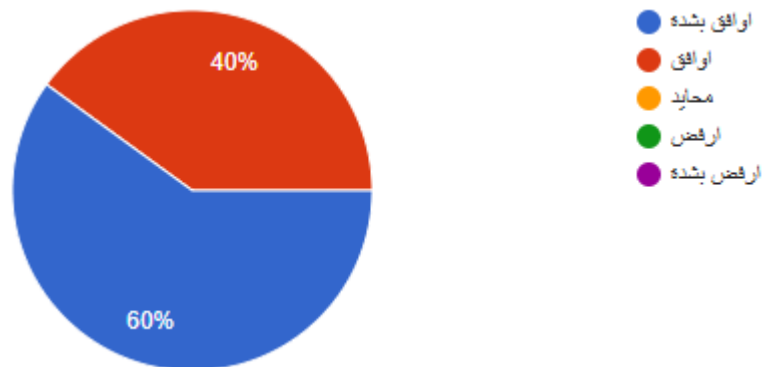
ما مدى تأثير التمويل الحكومي على نمو مشروعك؟



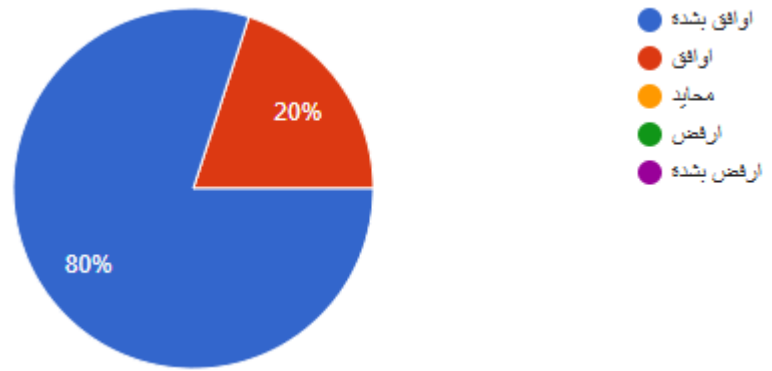
ما أبرز التحديات التي تواجهك في إدارة مشروعك؟



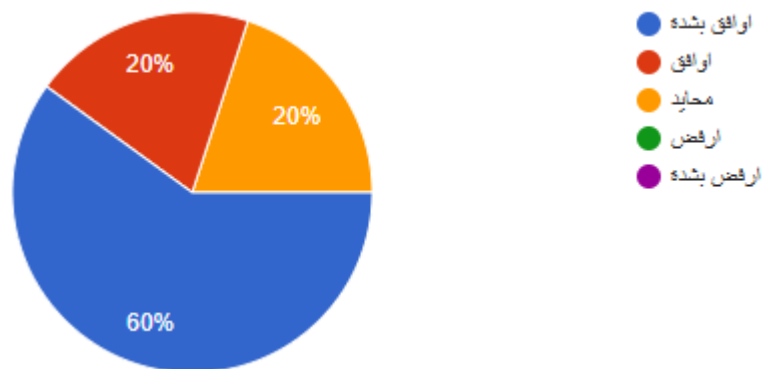
هل تستخدم التكنولوجيا الحديثة أو الحلول الرقمية في مشروعك؟



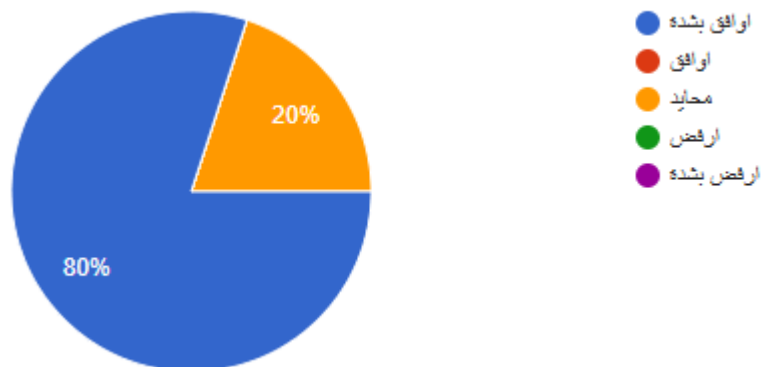
هل ترى أن التشريعات الحالية تدعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟



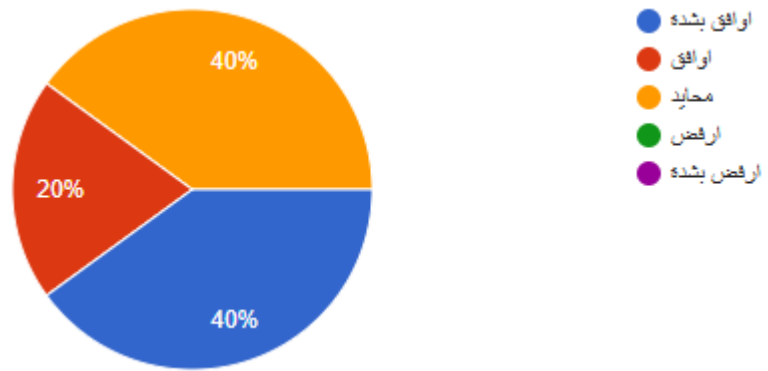
هل يساهم مشروعك في خلق فرص عمل جديدة؟



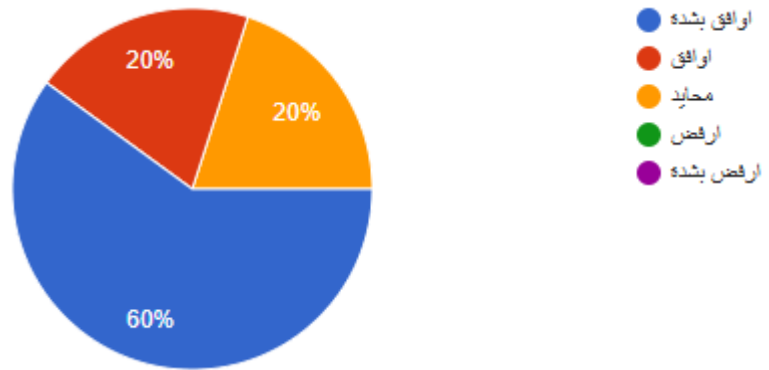
هل تعتقد أن مشروعك يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟



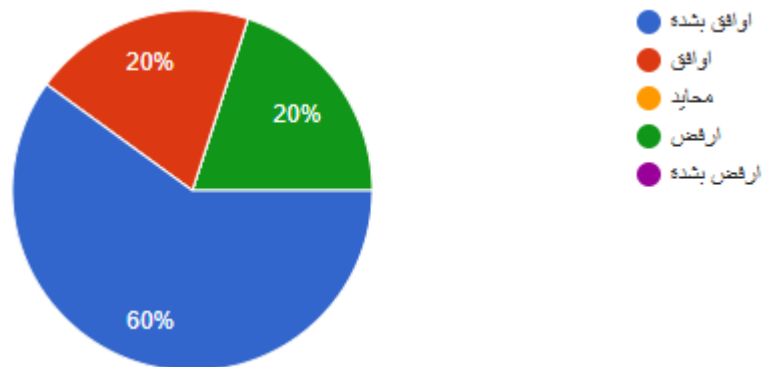
ما مدى تأثير السياسات الحكومية على نجاح مشروعك؟



هل تود تعديل قوانين الاستثمار السعودية ؟



هل تري السعودية ارض خصبة للمشروعات الصغيرة وإدارة المشروعات



المناقشة و تحليل البيانات

تحليل البيانات والمناقشة يعد من أهم أجزاء البحث حيث يتم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثير السياسات الحكومية عليها لتحقيق التنمية المستدامة. يتمحور هذا الجزء حول دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي التمويل التسهيلات الإدارية والتحديات التي تواجه المشروعات بالإضافة إلى قياس الأثر الفعلي لهذه السياسات على استمرارية المشروعات ونموها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أثر الدعم المالي والتمويلي:

أظهرت البيانات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على دعم مالي من برامج حكومية مثل برنامج كفالة وبنك التنمية الاجتماعية حققت معدلات نمو أعلى من المشروعات التي لم تستفد من هذه البرامج. بلغ متوسط نسبة النمو السنوي لهذه المشروعات حوالي 20-30% مقارنة بنحو 10-15% فقط للمشروعات غير المدعومة. يشير هذا إلى أن توافر التمويل يعد عاملاً حاسماً في نجاح هذه المشروعات حيث يساعدها على تغطية تكاليف التشغيل التوسع والاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة.

تأثير التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

أكدت البيانات أن المشروعات التي استفادت من منصة "مراس" ومراكز دعم الأعمال استطاعت تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الإدارية بنسبة 40-50% مما انعكس إيجابياً على بدء العمليات التشغيلية وزيادة الإنتاجية. كما أظهرت البيانات أن المشروعات التي واجهت تعقيدات تنظيمية استغرقت وقتاً أطول في الحصول على التراخيص مما أثر سلباً على قدرتها على الدخول إلى السوق والمنافسة.

التحديات التمويلية وصعوبة الوصول إلى القروض:

على الرغم من وجود برامج تمويلية حكومية إلا أن 45% من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أشاروا إلى صعوبة الحصول على التمويل بسبب اشتراطات الضمانات العالية ونقص الخبرة المالية لديهم مما أدى إلى تأخير خطط التوسع لديهم. كما كشفت البيانات أن المشروعات التي لم تحصل على تمويل كافٍ واجهت معدلات فشل أعلى خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل بنسبة وصلت إلى 35% مقارنة بـ 15% فقط للمشروعات التي حصلت على دعم تمويلي.

التحول الرقمي وأثره على المشروعات:

بيّنت البيانات أن المشروعات التي تبنت الحلول الرقمية مثل التجارة الإلكترونية وتقنيات الدفع الإلكتروني سجلت ارتفاعاً في المبيعات بنسبة 50% مقارنة بالمشروعات التي لم تعتمد على التحول الرقمي. كما

كشفت النتائج أن المشروعات التي حصلت على دعم في مجال التحول الرقمي تمكنت من التوسع في الأسواق المحلية والدولية مما عزز من استدامتها وقدرتها على المنافسة.

التحديات الإدارية وضعف القدرات التسويقية:

أوضحت البيانات أن 60% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف في التخطيط الإداري والتسويقي مما أثر على استمراريته وقدرتها على تحقيق النمو. كما أشارت النتائج إلى أن المشروعات التي تلقت تدريباً إدارياً واستشارات في التسويق استطاعت تحقيق زيادة في حصتها السوقية بنسبة 30% مقارنة بالمشروعات التي لم تحصل على هذا النوع من الدعم.

المناقشة

تشير النتائج إلى أن السياسات الحكومية كان لها تأثير إيجابي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالتمويل التسهيلات الإدارية والتحول الرقمي. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتعلق بإجراءات الحصول على القروض نقص الخبرات الإدارية وضعف القدرات التسويقية مما يؤثر على استدامة بعض المشروعات.

يظهر التحليل أن التمويل الحكومي يساعد المشروعات على التوسع والاستمرار لكنه ليس العامل الوحيد لنجاحها حيث تلعب القدرات الإدارية والتسويقية دوراً رئيسياً في تحقيق الاستدامة. كما يتضح أن المشروعات التي تبنت الحلول الرقمية تمكنت من تحسين أدائها مما يعزز أهمية التحول الرقمي كأحد المحاور الرئيسية لدعم هذا القطاع.

لضمان تحقيق أقصى استفادة من السياسات الحكومية يجب تطوير برامج تدريبية متخصصة لتعزيز المهارات الإدارية والتسويقية لأصحاب المشروعات إلى جانب تسهيل إجراءات التمويل من خلال تخفيف شروط الضمانات. كما أن تعزيز الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى يمكن أن يسهم في دعم نموها واستدامتها.

النتيجة النهائية

تؤكد البيانات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الدعم الحكومي في مجالات التمويل التسهيلات الإدارية والتحول الرقمي تمكنت من تحقيق نمو واستدامة أكبر. ومع ذلك فإن التحديات الإدارية والتمويلية لا تزال تشكل عتبة أمام الكثير من المشروعات مما يستدعي تحسين سياسات الدعم لتشمل حلولاً أكثر مرونة وتكاملاً لتعزيز نمو هذا القطاع الحيوي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق للظاهرة المدروسة وتحليل علاقتها بالتنمية المستدامة مع تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة لدعم هذا القطاع (إسماعيل، 2022).

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج المتعلقة بتأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة.

أدوات البحث

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث تم تصميم استبانة تتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة تستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المسؤولين في الجهات الداعمة لهذا القطاع. كما تم الاعتماد على المقابلات الشخصية مع بعض رواد الأعمال للحصول على رؤى أكثر عمقاً حول التحديات التي يواجهونها.

مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات داخل المملكة فتم تحديد العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية حيث تم تقسيم المشروعات إلى فئات وفقاً لحجمها وعدد العاملين فيها لضمان شمول مختلف أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الأخذ بعين الاعتبار توزيع المشروعات جغرافياً داخل المملكة بحيث تشمل العينة مشروعات من مختلف المناطق مما يساعد في الحصول على نتائج أكثر دقة حول التحديات والفرص التي تواجهها هذه المشروعات في البيئات المختلفة.

وتضم العينة أيضاً مجموعة من المسؤولين الحكوميين والمتخصصين في ريادة الأعمال والتمويل حيث تم إدراجهم في الدراسة من خلال مقابلات واستبانات للحصول على رؤى أوسع حول السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتيح ذلك مقارنة وجهات نظر رواد الأعمال مع الجهات التنظيمية مما يساعد في تقديم تحليل متكامل حول التحديات التي يواجهها القطاع ومدى فعالية السياسات الحالية في دعمه (إسماعيل، 2022).

يتمثل حجم العينة في عدد كافٍ من المشاركين لضمان موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها حيث تم تحديد العدد بناءً على منهجيات البحث العلمي ومعايير التحليل الإحصائي. تم توزيع الاستبانات إلكترونياً وبشكل

مباشر لضمان وصولها إلى المستجيبين المستهدفين كما تم إجراء مقابلات مع بعض المشاركين للحصول على بيانات نوعية تدعم التحليل الكمي للدراسة.

من خلال هذه العينة تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة وشاملة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتحليل مدى تأثير العوامل التمويلية الإدارية والتكنولوجية على نموها واستدامتها مما يساهم في تقديم توصيات فعالة لدعم هذا القطاع الحيوي.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

1. البيانات الأولية: من خلال الاستبانة والمقابلات.
2. البيانات الثانوية: من خلال مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الحكومية والإحصاءات الرسمية والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

أساليب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة حيث تم ترميز الاستجابات الواردة من الاستبانة وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية للوصول إلى نتائج كمية دقيقة. كما تم تحليل المقابلات من خلال التحليل النوعي لاستخراج الاتجاهات والتحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: يركز البحث على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة تأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
2. الحدود المكانية: يقتصر البحث على المملكة العربية السعودية مع التركيز على المبادرات الحكومية والممارسات المحلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة الحالية مع تحليل الاتجاهات خلال السنوات الخمس الأخيرة لتقييم التطورات الحاصلة في هذا المجال.

محددات البحث

تتضمن محدّدات البحث مجموعة من العوامل التي تحدّد نطاق الدراسة وتؤثر على إمكانية تعميم نتائجها. وتشمل المحدّدات الموضوعية والمكانية والزمنية والمنهجية مما يساهم في توضيح الإطار الذي يعمل البحث ضمنه.

1. المحدّدات الموضوعية

يركّز البحث على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل تأثير هذه المشروعات على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. لا يتناول البحث المشروعات الكبيرة أو متطلبات إنشاء المشروعات بشكل عام بل يركّز على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى فاعلية السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة في المملكة العربية السعودية.

2. المحدّدات المكانية

يقتصر نطاق البحث على المملكة العربية السعودية حيث تتم دراسة بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل السوق السعودي مع التركيز على التشريعات والمبادرات الحكومية الداعمة لهذا القطاع بالإضافة إلى دراسة العوامل المحلية المؤثرة في نجاح واستدامة هذه المشروعات. لا يمتد البحث ليشمل تجارب الدول الأخرى إلا من خلال استعراض نماذج دولية ناجحة بهدف المقارنة والاستفادة.

3. المحدّدات الزمنية

يغطي البحث الفترة الحالية مع تحليل التطورات التي شهدتها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمس الأخيرة بهدف تقييم مدى التغيرات التي طرأت على بيئة هذه المشروعات خاصة في ظل التحول الرقمي والتغيرات الاقتصادية المتسارعة. لا يشمل البحث الفترات التاريخية البعيدة أو المراحل المبكرة لنشأة هذا القطاع.

4. المحدّدات المنهجية

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة. يتم جمع البيانات من خلال الاستبانات والمقابلات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. تقتصر البيانات الأولية على المشاركين في الدراسة مما يعني أن النتائج قد لا تعكس بالضرورة جميع التحديات التي تواجه القطاع على نطاق أوسع.

5. المحدّدات العملية

يعتمد البحث على عينة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بناءً على طبيعة المشروع أو القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه. كما أن توافر البيانات الدقيقة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يكون محدودًا خاصة فيما يتعلق بالنتائج المالية والاستدامة طويلة الأجل.

أهمية تحديد هذه المحددات

يساعد تحديد هذه المحددات في توضيح نطاق البحث وتوجيه الجهود البحثية بشكل أكثر دقة. كما أنه يحدد العوامل التي قد تؤثر على تعميم النتائج مما يعزز من موضوعية الدراسة ويساعد في تقديم توصيات قابلة للتطبيق في سياق بيئة الأعمال في المملكة (إسماعيل، 2022).

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها ومدى تأثير السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة. جاءت النتائج بناءً على تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة والمقابلات مع أصحاب المشروعات إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة.

1. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

أثبتت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنوع في الأنشطة الاقتصادية. تساهم هذه المشروعات في توفير وظائف لعدد كبير من الشباب مما يساعد في خفض معدلات البطالة. كما أنها تساهم في تحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية خاصة في القطاعات التقنية والصناعية. وأظهرت البيانات أن العديد من هذه المشروعات تعتمد على الموارد المحلية مما يقلل من الحاجة إلى الاستيراد ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

2. تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

أكدت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاجتماعية حيث توفر فرصًا لرواد الأعمال والشباب لبدء مشاريعهم الخاصة مما يعزز من روح المبادرة والاعتماد على الذات. كما أن هذه المشروعات تلعب دورًا في دعم المرأة وتمكينها اقتصاديًا من خلال توفير فرص عمل تتناسب مع إمكانياتها وظروفها الاجتماعية. وأظهرت الدراسة أن المشروعات التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية تحقق نجاحًا واستدامة أكبر من غيرها (أبا حسين، 2022).

3. التأثير البيئي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتًا في مدى التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير البيئية والاستدامة. بينما بدأت بعض المشروعات بتبني ممارسات صديقة للبيئة مثل إعادة التدوير وترشيد استهلاك الموارد لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى أصحاب المشروعات. كما أوضحت النتائج أن المبادرات الحكومية التي تشجع على الاستدامة البيئية لم تصل بعد إلى جميع المشروعات مما يستدعي ضرورة زيادة التوعية وتقديم حوافز للمشروعات التي تلتزم بالمعايير البيئية.

4. التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كشفت الدراسة عن عدة تحديات رئيسية تؤثر على استمرارية ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرزها:

التحديات التمويلية: صعوبة الحصول على القروض والدعم المالي من البنوك والمؤسسات التمويلية مما يحد من قدرة المشروعات على التوسع والتطوير.

التحديات الإدارية والتنظيمية: ضعف الخبرات الإدارية لدى بعض رواد الأعمال ووجود تعقيدات في الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتراخيص والضرائب.

ضعف التسويق والتنافسية: قلة الموارد المالية والإدارية المخصصة للتسويق مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية أمام الشركات الكبرى.

التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية: تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات الاقتصادية العالمية والتحول الرقمي حيث يواجه بعضها صعوبة في تبني التكنولوجيا الحديثة والتكيف مع متطلبات السوق.

5. مدى تأثير السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة

أكدت الدراسة أن السياسات الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برامج التمويل والتسهيلات الإدارية لها تأثير إيجابي على نمو هذا القطاع لكن لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه المستفيدين من هذه البرامج. أوضح المشاركون في الدراسة أن بعض الإجراءات البيروقراطية تؤثر على سرعة الاستفادة من الدعم الحكومي كما أن بعض المشروعات تواجه صعوبة في تلبية متطلبات الجهات المانحة للتمويل. وأظهرت النتائج أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الفني والإداري لتمكين أصحاب المشروعات من إدارة مشاريعهم بكفاءة أعلى.

6. دور التكنولوجيا والتحول الرقمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكدت النتائج أن المشروعات التي تبنت الحلول الرقمية والتكنولوجيا الحديثة حققت نجاحًا ونموًا أسرع من غيرها حيث ساعدت التقنيات الحديثة على تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الإنتاجية. كما أن التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي أصبحا عنصرين أساسيين لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك فإن العديد من المشروعات لا تزال تواجه تحديات في التحول الرقمي بسبب نقص المعرفة التقنية أو ضعف البنية التحتية.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية إلا أن هذا الدور يواجه تحديات تتطلب تدخلات حكومية ودعمًا استراتيجيًا. في هذه المناقشة سيتم تحليل النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة مع التركيز على العوامل المؤثرة والفرص المتاحة لتعزيز مساهمة هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني حيث أن (أبا حسين، 2022):-

1. المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي

أكدت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل وتحقيق التنوع الاقتصادي. تتوافق هذه النتيجة مع دراسات سابقة أشارت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول. في السعودية تدعم رؤية 2030 هذا القطاع باعتباره عنصرًا أساسيًا لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام حيث تستهدف الحكومة زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول عام 2030. ومع ذلك لا تزال هذه المشروعات تواجه تحديات تتعلق بالتمويل وصعوبة التوسع مما يحد من قدرتها على تحقيق النمو المستدام.

2. التأثير الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أوضحت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الشباب والمرأة ودعم ريادة الأعمال. هذا يتماشى مع دراسات سابقة أكدت أن هذه المشروعات تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الاندماج الاجتماعي والحد من البطالة. ومع ذلك فإن استمرارية هذه المشروعات تتطلب تطوير مهارات رواد الأعمال خاصة في مجالات الإدارة والتسويق والتكنولوجيا.

3. الالتزام بالمعايير البيئية والتحديات المرتبطة بها

كشفت الدراسة عن تفاوت كبير في مدى التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير البيئية حيث تعتمد بعض المشروعات على ممارسات صديقة للبيئة بينما تفتقر أخرى إلى الوعي البيئي أو الدعم الكافي

لإعتماد تقنيات مستدامة. مقارنةً بدراسات دولية نجد أن الدول التي تقدم حوافز مالية للمشروعات البيئية تحقق نتائج أفضل في هذا المجال. لذلك يتطلب الأمر تعزيز الوعي البيئي إلى جانب تقديم تسهيلات حكومية تدعم المشروعات التي تتبنى ممارسات مستدامة (أبا حسين، 2022).

4. التحديات التمويلية وأثرها على استدامة المشروعات

أظهرت النتائج أن التمويل يمثل عقبة رئيسية أمام نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يواجه العديد من رواد الأعمال صعوبة في الحصول على القروض بسبب اشتراطات البنوك وإجراءات الضمانات المالية. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أكدت أن ضعف الوصول إلى التمويل يعد من أبرز معوقات نمو هذا القطاع في العديد من الدول النامية. في المقابل أطلقت السعودية العديد من البرامج التمويلية مثل "كفالة" و"بنك التنمية الاجتماعية" إلا أن الاستفادة من هذه البرامج لا تزال تواجه بعض التعقيدات الإجرائية التي تتطلب تسهيلات أكبر.

5. التحديات الإدارية والتنظيمية وتأثيرها على نجاح المشروعات

أكدت الدراسة أن ضعف الخبرات الإدارية والتسويقية يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. غالبًا ما يفتقر رواد الأعمال إلى التدريب الإداري مما ينعكس سلبيًا على قدرتهم على التوسع والاستمرار. أشارت دراسات سابقة إلى أن توفير برامج تدريبية متخصصة في الإدارة والتسويق الإلكتروني يساهم في تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير. وبناءً على ذلك فإن تعزيز برامج التأهيل الإداري والتدريب يعد ضرورة لضمان نجاح واستدامة هذه المشروعات.

6. أثر التكنولوجيا والتحول الرقمي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أوضحت النتائج أن المشروعات التي تبنت التكنولوجيا الحديثة والتجارة الإلكترونية حققت معدلات نمو أسرع مقارنةً بالمشروعات التقليدية. يتفق هذا مع الاتجاهات العالمية التي تشير إلى أن التحول الرقمي يعزز كفاءة المشروعات الصغيرة ويقلل من تكاليف التشغيل. في السعودية تدعم الحكومة التحول الرقمي من خلال برامج مثل "فنتك السعودية" و"منشآت الرقمية" إلا أن العديد من المشروعات لا تزال تواجه تحديات في تبني التقنيات الحديثة بسبب نقص المعرفة التقنية أو ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق.

7. دور السياسات الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكدت الدراسة أن السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة مثل برامج التمويل والتسهيلات الإدارية لها تأثير إيجابي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتعلق بسرعة تنفيذ هذه المبادرات ومدى وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة. أظهرت الدراسات السابقة أن الدول التي تعتمد

على سياسات مرنة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق معدلات نمو أعلى مما يشير إلى أهمية تبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق الدعم الفني والمالي لرواد الأعمال.

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية و حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل و وتحقيق التنوع في الأنشطة الاقتصادية. كما أن لها تأثيراً إيجابياً على التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الشباب والمرأة و إضافة إلى دورها في دعم الاستدامة البيئية إذا ما توفرت لها الحوافز المناسبة. ومع ذلك و تواجه هذه المشروعات تحديات متعددة و أبرزها الصعوبات التمويلية و التعقيدات الإدارية و ضعف القدرات التسويقية و وصعوبة التكيف مع التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية.

أظهرت النتائج أن السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة مثل برامج التمويل و التسهيلات الإدارية و ودعم التحول الرقمي و كان لها تأثير إيجابي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة و لكن لا تزال هناك حاجة إلى تحسين آليات التنفيذ لضمان وصول الدعم إلى جميع الفئات المستهدفة بكفاءة وسرعة. كما تبين أن المشروعات التي تتبنى الابتكار والتكنولوجيا تحقق نجاحاً واستدامة أكبر مقارنةً بالمشروعات التقليدية و مما يعزز أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وبرامج التدريب المتخصصة.

بناءً على ما سبق و توصي الدراسة بضرورة تطوير بيئة تنظيمية أكثر مرونة و تعزيز مبادرات التمويل و دعم ريادة الأعمال عبر التدريب والتأهيل و وتوفير حوافز للمشروعات التي تلتزم بمعايير الاستدامة البيئية. كما أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يساهم في خلق فرص أكبر لهذه المشروعات و مما يضمن تحقيق أهداف رؤية 2030 في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجعلها ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

و المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد مصدر للدخل والتوظيف و بل هي عنصر حيوي في بناء اقتصاد مستدام ومتوازن. تحقيق أقصى استفادة منها يتطلب استراتيجيات متكاملة تجمع بين التمويل و التطوير الإداري و الابتكار و والاستدامة و لضمان استمراريته ومساهمتها الفعالة في التنمية الشاملة للمملكة.

التوصيات

1. من الضروري تعزيز فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على القروض وتخفيف متطلبات الضمانات المالية ومما يسهل على رواد الأعمال

الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أعمالهم. يمكن للحكومة تشجيع المصارف على تقديم قروض بشروط ميسرة ومع تقديم حوافز ضريبية للبنوك والمؤسسات المالية التي تدعم هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك وينبغي تطوير برامج تمويلية مرنة مثل "كفالة" و"بنك التنمية الاجتماعية" و لضمان وصول الدعم إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات و مما يساعد في تعزيز استدامتها(أبا حسين،2022).

2. يحتاج هذا القطاع إلى بيئة تنظيمية أكثر مرونة وحيث تعد التعقيدات الإدارية والتشريعية من أكبر العقبات التي تواجه رواد الأعمال. لذلك ومن الضروري مراجعة القوانين وتحديث الأنظمة لتقليل البيروقراطية وتسهيل عمليات التسجيل والتراخيص. يمكن تطبيق نظام النافذة الواحدة الذي يتيح لرواد الأعمال إتمام جميع الإجراءات الحكومية في مكان واحد ومما يختصر الوقت والجهد ويساهم في دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. يعاني العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضعف القدرات الإدارية والتسويقية ومما يؤثر على استمرارية مشروعاتهم وقدرتها على المنافسة. لذا ويجب التركيز على إطلاق برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تطوير مهارات رواد الأعمال في الإدارة المالية و استراتيجيات التسويق و وإدارة الموارد البشرية. كما أن تعزيز ثقافة الابتكار والتطوير المستمر يمكن أن يساعد هذه المشروعات على تحقيق النمو والاستدامة في بيئة أعمال تنافسية.

4. التكنولوجيا والتحول الرقمي يمثلان فرصة كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية وإلا أن الكثير من هذه المشروعات تواجه صعوبة في تبني الحلول الرقمية الحديثة. من الضروري توفير برامج دعم التحول الرقمي والتي تشمل منحًا مالية ودورات تدريبية تساعد أصحاب المشروعات على الاستفادة من التجارة الإلكترونية و التحليل الرقمي و الذكاء الاصطناعي في تحسين عملياتهم التشغيلية وزيادة وصولهم إلى الأسواق المحلية والعالمية.

5. تعد الاستدامة البيئية عنصرًا مهمًا في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل ولذلك يجب تقديم حوافز للشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة. يمكن أن تشمل هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي للمشروعات التي تستخدم تقنيات مستدامة مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير. كما يمكن تشجيع الابتكار في هذا المجال من خلال دعم الشركات الناشئة التي تطور حلولاً بيئية مبتكرة ومما يعزز من دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة(أبا حسين،2022).

6. تلعب حاضنات الأعمال ومسرعات المشروعات دورًا أساسيًا في دعم رواد الأعمال من خلال تقديم التوجيه والتمويل والتدريب العملي ومما يزيد من فرص نجاح المشروعات الجديدة. من الضروري توسيع نطاق هذه البرامج وزيادة عدد الحاضنات ومع التركيز على دعم المشروعات التي توفر قيمة

مضافة للاقتصاد الوطني. كما يمكن تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث لإنشاء برامج حاضنات تستهدف المشروعات القائمة على الابتكار والتكنولوجيا.

7. يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص عاملاً مهماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني. يمكن للحكومة تشجيع الشركات الكبرى على دعم هذه المشروعات من خلال تخصيص نسبة من العقود الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومما يوفر لها فرصاً أكبر للنمو. كما يمكن إطلاق برامج شراكة بين القطاعين لتقديم الدعم الفني والاستشاري وبالإضافة إلى توفير فرص للتسويق والترويج المشترك.

8. رفع الوعي المجتمعي حول أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد خطوة أساسية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ومما يشجع المزيد من الشباب على دخول هذا المجال. يمكن إطلاق حملات توعوية لتسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المحليين ومع التركيز على أهمية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن دمج مقررات دراسية عن ريادة الأعمال في المناهج التعليمية ومما يساعد في تأهيل الأجيال القادمة لدخول هذا القطاع بمهارات قوية.

9. تحسين خدمات الدعم والاستشارات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسهم بشكل كبير في رفع معدلات النجاح والاستمرارية. يمكن إنشاء مراكز استشارية متخصصة توفر الدعم الفني والإداري ومثل إعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات القانونية وتطوير خطط الأعمال و مما يضمن قدرة هذه المشروعات على مواجهة التحديات وتحقيق الاستدامة.

10. من المهم تطوير آليات لقياس تأثير السياسات والمبادرات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولضمان فعالية هذه البرامج وتحديد مجالات التحسين. يمكن تحقيق ذلك من خلال جمع وتحليل البيانات بشكل دوري ومما يساعد صناع القرار على تصميم استراتيجيات أكثر كفاءة تلبي احتياجات هذا القطاع بشكل مستمر. يجب أن تستند السياسات المستقبلية إلى بيانات دقيقة حول أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولضمان تطوير مبادرات تحقق التأثير المطلوب في دعم هذا القطاع الحيوي.

المراجع

سليمان، أمل علي محمد، و عبدالقادر، فيصل عوض محمد. (2020). دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية: بالتطبيق على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 11 ، ع 1، 223 - 254.

- السبئي، صادق أحمد عبدالله. (2022). واقع مشاريع ريادة الأعمال الصغيرة في منطقة نجران وفرص تطويرها في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مج 15 ، ع 1، 1 - 32 .
- مقابلة، إيهاب خالد محمد، و المحروق، ماهر حسن. (2024). المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية، ع 168 ، 1 - 40 .
- الكبيسي، عبدالرحمن عبيد جمعة، و علي، وسام مجيد. (2018). دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 26 ، ع 1، 79 - 103 .
- منصور، علي ناجح علي. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030 م.: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 4، ع 9 ، 1 - 31 .
- القحطاني، منيرة سعيد. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 : دراسة تطبيقية على محافظة القويعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 4، ع 15 - 134 ، 149 .
- إسماعيل، زكي مكّي، و الأنصاري، عبدالعزيز عبدالغفور عبدالسبحان. (2022). دور حاضنات الأعمال في المشروعات الريادية: دراسة حالة القطاع الخدمي لريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية 2021 - 2018 م. مجلة القلم العلمية، ع 7120 ، - 88 .
- أبا حسين، ماهر بن عثمان بن عبدالله. (2022). العوامل المرتبطة بالتحاق الشباب السعودي بالعمل في المشروعات الصغيرة في ضوء رؤية المملكة 2030 م.: دراسة ميدانية. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مج 9، ع 1، 3 - 62 .